OPEN ACCESS
Received: 27 -07 -2026
Accepted: 12- 10-2026

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Renewed Grammar: A Study of the Roots of the Form–Meaning Relationship in the Arabic Linguistic Tradition and Its Development in Modern Linguistics

Dr. Ali Mahmoud Ahmed Mohamed Kheir *

a.mohamedkheir@qu.edu.sa

This study explores the relationship between form and meaning in the Arabic grammatical tradition and its development in modern linguistics, seeking to establish a theoretical foundation for renewed grammar. Employing a comparative approach, it examines the linguistic contributions of Sibawayh, Ibn Jinni, and Abd al-Qahir al-Jurjani alongside structuralist, generative, functional, and pragmatic approaches. The analysis traces the historical foundations of the form–meaning relationship, highlights Al-Jurjani's contribution to establishing the centrality of meaning, and investigates how modern linguistic theories address the interaction between grammatical structure and semantic interpretation. Building on these perspectives, the study proposes a framework for grammatical renewal that integrates insights from classical Arabic scholarship with contemporary linguistic approaches. The findings demonstrate that the relationship between form and meaning represents an enduring methodological principle connecting traditional and modern linguistic thought. The study argues that renewing Arabic grammar should not involve abandoning its intellectual heritage but should instead focus on refining analytical methods through greater attention to linguistic and situational contexts, speaker intentions, and communicative functions. Such an approach offers a foundation for developing grammatical analysis while preserving its continuity with the Arabic linguistic tradition.

Keywords: Renewed Grammar, Form, Meaning, Arabic Linguistic Tradition, Linguistics.

* Professor of Arabic Morphology and Syntax, Department of Arabic Language, College of Languages and Humanities, Qassim University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Khair, A. M. A. M. (2026). Renewed Grammar: A Study of the Roots of the Form–Meaning Relationship in the Arabic Linguistic Tradition and Its Development in Modern Linguistics, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *8*(4): 368 -393 https://doi.org/10.53286/670hbs03

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2026/07/27م
تاريخ القبول: 2026/10/12م

النحو المُتجَدِّد: دراسة في جذور قضيّة المبنى والمعنى في التراث العربيّ وامتدادها في اللسانيّات الحديثة

د. عليّ محمود أحمد محمد خير *
a.mohamedkheir@qu.edu.sa

ملخص:

يتناول البحث قضية المبنى والمعنى في التراث النحويّ العربيّ وامتدادها في اللسانيات الحديثة، لبيان أسس النحو المتجدد وآفاقه. ويعتمد المنهج المقارن، بدراسة جهود سيبويه وابن جني وعبد القاهر الجرجانيّ، ومقارنتها بالاتجاهات البنيوية والتوليدية والوظيفية والتداولية. ويتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة. التمهيد: مفهوم النحو المتجدّد، ومفهوم المبنى والمعنى، وجذور القضية في التراث العربي، وعلاقتها باللسانيات الحديثة. المبحث الأول: جذور قضية المبنى والمعنى في التراث العربيّ، المبحث الثاني عبد القاهر الجرجانيّ وتأسيس مركزية المعنى، المبحث الثالث المبنى والمعنى في اللسانيات الحديثة، المبحث الرابع نحو رؤية للنحو المتجدّد، ويخلص إلى أنّ العلاقة بين المبنى والمعنى أصل منهجيّ راسخ، وأنّ التجدد لا يعني القطيعة مع التراث، بل تطوير آليات التحليل في ضوء السياق والمقام والمقصد والوظيفة التواصلية، ويتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، ومراجع.

الكلمات المفتاحية: النحو المتجدّد، المبنى، المعنى، التراث اللغوي العربي، اللسانيات.

* أستاذ النحو والصرف، قسم اللغة العربية، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: خير، ع. م. أ. م. (2026). النحو المُتجَدِّد: دراسة في جذور قضيّة المبنى والمعنى في التراث العربيّ وامتدادها في اللسانيّات الحديثة، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *8*(4): 368- 393 https://doi.org/10.53286/670hbs03

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

تُعدّ العلاقة بين المبنى والمعنى قضية مركزية في التراث العربيّ؛ فقد أدرك النحاة أثر التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير، والسياق ومقتضى الحال في بناء الدلالة وتوجيهها، مما يكشف تداخل البنية والمعنى في التحليل النحويّ والبلاغيّ.

وتناولت اللسانيات الحديثة القضية في أطر متعددة؛ من البنيوية، والنحو التوليديّ، إلى الاتجاهات الوظيفية والتداولية. ويطرح ذلك سؤال الصلة بين التصورات التراثية والحديثة، وإمكان المقارنة بينها دون افتراض التطابق أو التأثير المباشر.

ومن هذا المنطلق يتخذ البحث من مفهوم "النحو المتجدّد" إطارًا لدراسة استمرارية قضية المبنى والمعنى وتحولاتها في الفكر اللغويّ، والإفادة من نتائج اللسانيات الحديثة في بناء رؤية معاصرة للدرس النحويّ العربيّ.

تنبع أهمية البحث من مركزية العلاقة بين المبنى والمعنى في النظرية النحوية العربية، فضلًا عن الإفادة من المناهج الحديثة في تطوير الدرس النحويّ مع المحافظة على صلته بأصوله التراثية.

اختير الموضوع في ضوء الدعوات إلى تجديد النحو والحاجة إلى استحضار معالجة علماء العربية للعلاقة بين المبنى والمعنى. كما تستدعي معالجة القضية الجمع بين التأصيل التراثيّ والتحليل المقارن؛ إذ تناولتها دراسات كثيرة من منظور تراثي أو لساني منفرد.

تتمثل مشكلة البحث في أنّ العلاقة بين المبنى والمعنى تُعرض أحيانًا بوصفها قضية برزت في اللسانيات الحديثة، مع أنّ التراث العربيّ يكشف عن حضورها في مؤلفات النحاة والبلاغيين والأصوليين، ومن هنا يتأسس السؤال الرئيس حول الآتي:

إلى أيّ مدى تمثل اللسانيات الحديثة امتدادًا للتصورات التراثية العربية في معالجة العلاقة بين المبنى والمعنى؟ وكيف يمكن الإفادة من هذا الامتداد في بناء تصور للنحو المتجدّد؟

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما مفهوم المبنى والمعنى في التراث اللغويّ العربيّ؟
- كيف عالج النحاة الأوائل العلاقة بين البنية النحوية والدلالة؟
- ما إسهام نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجانيّ في تأسيس هذه العلاقة؟
- كيف تناولت اللسانيات الحديثة العلاقة بين الشكل اللغويّ والمعنى؟
- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين التصور التراثيّ والتصور اللسانيّ الحديث؟
- كيف يمكن الإفادة من نتائج المقارنة في بناء تصور للنحو المتجدّد؟

يهدف البحث إلى تأصيل قضية المبنى والمعنى في التراث اللغويّ العربيّ، وصولًا إلى اقتراح رؤية تسهم في تطوير الدرس النحويّ العربيّ على أساس يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

يعتمد البحث على المنهج المقارن في بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين التصورات.

تناولت الدراسات السابقة قضية المبنى والمعنى وتجديد النحو والعلاقة بين التراث واللسانيات الحديثة من وجوه متعددة، ويمكن إجمال أبرز اتجاهاتها فيما يأتي:

1- دراسات العلاقة بين المبنى والمعنى وتجديد النحو :من أبرزها كتاب تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها"، وكتاب شوقي ضيف "تجديد النحو"، وكتاب إبراهيم مصطفى "إحياء النحو". وقد تناولت هذه الأعمال العلاقة بين

البنية والدلالة، ودعت إلى تطوير الدرس النحويّ، بينما يركز البحث الحاليّ على تتبع امتداد قضية المبنى والمعنى من التراث إلى اللسانيات الحديثة.

2- دراسات عن عبد القاهر الجرجانيّ: من أبرزها كتاب محمد عبد المطلب "قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني" (1995م)، وبحثه "التناص عند عبد القاهر الجرجاني" (1992م). وتفيد هذه الدراسات في الكشف عن أبعاد نظرية النظم، غير أنّ البحث الحاليّ يتناول القضية في إطار أوسع يتجاوز فكر الجرجانيّ إلى جذورها وامتداداتها اللسانية.

3- دراسات العلاقة بين التراث واللسانيات الحديثة :ومنها بحث عمر لحسن ونسيمة قطاف "العلاقة بين التراث واللسانيات الحديثة من منظور اللسانيين العرب" (2022م)، وبحث محمود رزايقة "النظرية النحوية العربية واللسانيات المعاصرة: قراءة في ثنائية القطيعة والامتداد" (2021م). وقد بحثا طبيعة الصلة بين التراث والاتجاهات الحديثة، بينما يركز البحث الحاليّ على قضية المبنى والمعنى تحديدًا.

4- دراسات التطور المنهجي للنحو العربي :ومنها بحث الطيب دبة "في المسار التطوري للنحو العربي: قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى" (2006م)، الذي تناول التحولات المنهجية في النحو العربيّ، في حين يوسع البحث الحالي مجال المقارنة ليشمل امتدادات القضية في اللسانيات الحديثة.

يتضح من استعراض هذه الدراسات أنها تناولت جوانب متفرقة من القضية، ويسعى البحث الحاليّ إلى الجمع بينها في إطار واحد، للكشف عن جذور العلاقة بين المبنى والمعنى وتحولاتها في المفهوم والمصطلح والمنهج، دون افتراض التطابق أو التأثير التاريخيّ المباشر بين التراث والاتجاهات الحديثة.

يقتصر الجانب التراثي على نماذج من آراء سيبويه والمبرّد وابن جني وعبد القاهر الجرجاني، مع الاستفادة من آراء البلاغيين والأصوليين. ويتناول الجانب الحديث البنيوية والنحو التوليديّ والاتجاهات الوظيفية والتداولية بقدر ما يخدم إشكالية البحث.

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، ومراجع، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد :مفهوم النحو المتجدّد، ومفهوم المبنى والمعنى، وجذور القضية في التراث العربي، وعلاقتها باللسانيات الحديثة.

المبحث الأول: جذور قضية المبنى والمعنى في التراث العربيّ: ويتناول القضية عند سيبويه، والمبرّد، وابن جني، والعلاقة بين النحو والبلاغة من خلال النظم والتقديم والتأخير، والحذف والذكر.

المبحث الثاني: عبد القاهر الجرجانيّ وتأسيس مركزية المعنى: ويتناول نظرية النظم، والنحو والتعليق وإنتاج الدلالة، وأثر الجرجاني في الفكر اللغوي، وصلته بمفهوم النحو المتجدّد.

المبحث الثالث: المبنى والمعنى في اللسانيات الحديثة :ويتناول اللسانيات البنيوية عند دي سوسير، والنحو التوليديّ عند تشومسكي، والاتجاهات الوظيفية والتداولية، مع المقارنة بالتراث العربيّ.

المبحث الرابع: نحو رؤية للنحو المتجدّد :ويتناول أوجه الاتفاق والاختلاف بين التراث واللسانيات الحديثة، وملامح النحو المتجدّد، من خلال ربط الإعراب بالمعنى، وتقديم الوظيفة، والإفادة من اللسانيات الحديثة، وتطوير تعليم النحو على أساس دلاليّ.

الخاتمة :تتضمن أبرز النتائج والتوصيات، تليها قائمة المراجع.

تمهيد: مفهوم النحو المتجدّد وقضية المبنى والمعنى: مدخل تأصيليّ

يُعدّ النحو العربيّ من أرسخ العلوم اللغوية في التراث العربيّ الإسلاميّ؛ إذ لم يقتصر اهتمام النحاة على ضبط أواخر الكلمات، بل امتد إلى دراسة وظائف التراكيب وعلاقاتها الدلالية، مما جعل قضية المبنى والمعنى محورًا أصيلًا في التفكير النحويّ. ومع تطور الدرس اللغويّ الحديث، ظهرت دعوات إلى تيسير النحو وتجديده، غير أنّ مفهوم النحو المتجدّد في هذا البحث يتجاوز الإصلاح الجزئيّ إلى إعادة النظر في أسس التحليل النحويّ، وفي مقدمتها العلاقة بين البنية والدلالة.

ولا يعني التجدد القطيعة مع التراث، بل إعادة قراءته واستثمار أصوله في ضوء مكتسبات اللسانيات الحديثة؛ فالثابت هو التفاعل بين المبنى والمعنى، والمتغير هو آليات تحليلهما وتطبيقهما بحسب السياق والمقام والمقصد والوظيفة التواصلية. فالمبنى بما يشتمل عليه من أصوات، وصيغ، وتراكيب، وعلاقات إعرابية، يسهم في تشكيل المعنى، كما يوجّه المعنى اختيار المبنى؛ ولذلك قد يؤدي تغير الحركة أو الرتبة أو الصيغة إلى اختلاف الدلالة والغرض.

أولًا: الجذور التراثية لقضية المبنى والمعنى

تعود الصلة بين المبنى والمعنى إلى المراحل الأولى من الدرس النحويّ العربيّ؛ إذ لم يفصل النحاة بين بنية الكلام ودلالته. ويتضح ذلك في تعريف ابن جني للنحو بأنه: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك" (ابن جني، د.ت: 35/1)، وهو تعريف يكشف عن اتساع مفهوم النحو ليشمل وجوه التصرف في الكلام وما يترتب عليها من دلالات.

وقد تجلّى هذا الاتجاه في مؤلفات سيبويه والفراء وابن جني، وبلغ مستوى بارزًا في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجانيّ، الذي جعل المعنى ثمرة للعلاقات النحوية بين أجزاء الكلام. كما أسهم البلاغيون والأصوليون في ترسيخ هذا التصور من خلال مباحث الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد.

غير أنّ مفهوم النحو ضاق عند المتأخرين، فغلب عليه تعريفه بأنه "أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً" (الصبان، 1997: 24/1)، واستقل علم المعاني عنه في جانب من الدرس البلاغيّ، مع استمرار الصلة بين مباحثه والبناء التركيبي وأثره في الدلالة. وقد دعا تمام حسان إلى إعادة وصل النحو بعلم المعاني، وعدّه "قمّة الدراسة النحوية أو فلسفتها" (حسان، 2006، ص 18). ومن ثم فإنّ استعادة الصلة بين المبنى والمعنى تمثل إحياءً لبعد أصيل في التراث النحويّ، يعيد إلى النحو وظيفته في تفسير تشكل المعنى وتوجيهه.

ثانيًا: المبنى والمعنى في ضوء اللسانيات الحديثة

تناولت اللسانيات الحديثة العلاقة بين البنية والدلالة من اتجاهات متعددة، فاهتمت البنيوية بعلاقات عناصر النظام اللغويّ، وعالج النحو التوليديّ العلاقة بين البنية العميقة والسطحية، بينما ركزت الاتجاهات الوظيفية والتداولية على السياق والوظيفة التواصلية. وعلى اختلاف منطلقاتها، تلتقي هذه الاتجاهات مع أصول في التراث العربيّ في تأكيد ارتباط البنية اللغوية بالدلالة والوظيفة.

وبناءً على ذلك يقوم النحو المتجدّد على ثبات أصل التفاعل بين المبنى والمعنى، مع تجدد آليات تحليلهما في ضوء السياق، والمقام، والمقصد، ونوع الخطاب والقرائن؛ ليكون امتدادًا واعيًا للتراث، وإفادةً من اللسانيات الحديثة، دون قطيعة مع الأصول أو جمود عند طرائق التحليل الموروثة.

المبحث الأول: جذور قضية المبنى والمعنى في التراث العربيّ

المطلب الأول: قضية المبنى والمعنى عند سيبويه

تكشف قراءة الكتاب عن مجموعة من المبادئ والممارسات التحليليّة التي تجعل المعنى عنصرًا حاضرًا في تفسير البنية، وتربط كثيرًا من الاختيارات اللغويّة بما يريده المتكلم، وبما يقتضيه المقام والاستعمال. ومن هنا فإنّ الحديث عن العلاقة بين المبنى والمعنى عند سيبويه ينبغي أن يقوم على تحليل نصوصه أولًا، ثم استنباط ما تنطوي عليه من مبادئ لا على إسقاط نظرية حديثة مكتملة على نصّ تراثيّ.

أولًا: المعنى أساس في تفسير الظاهرة اللغويّة

من نصوص سيبويه الصريحة في هذا المجال قوله في باب سماه "باب اللفظ للمعاني، قال: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين" (سيبويه، 1988: 1/ 24)، ثم يمثل لذلك بقوله: " فاختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ وذهبَ، واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو: ذهبَ وانطلقَ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك: وجَدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضّالَّة، وأشباه هذا كثيرٌ" (سيبويه، 1988: 1/ 24).

وتكمن أهمية هذا النصّ في أنّ سيبويه لا يقرر علاقة واحدة مطردة بين اللفظ والمعنى، وإنما يميز بين صور متعددة لهذه العلاقة، فالاختلاف في اللفظ قد يصاحبه اختلاف في المعنى، وقد لا يصاحبه، كما أنّ اتحاد اللفظ لا يستلزم اتحاد المعنى؛ وبذلك يكشف النصّ عن وعي مبكر بأنّ دراسة اللغة لا يمكن أن تقتصر على الجانب الصوتيّ أو الشكليّ، وإنما تنظر إلى الوظيفة التي تؤديها الألفاظ في الدلالة.

وقد قرأتْ بعض الدراسات الحديثة هذا النصّ بوصفه شاهدًا على البعد الدلاليّ في منهج سيبويه؛ إذ يظهر فيه إدراكه لتنوع العلاقة بين الصورة اللفظية والدلالة، وعدم جعل العلاقة بينهما علاقة آلية محددة. كما أنّ دراسات حديثة في الكتاب تؤكد أنّ معالجة سيبويه لا تقف عند حدود البنية الشكليّة، وإنما تتوزع بين مستويات صوتية ومعجمية ونحويّة ودلالية، وهو ما يسمح بقراءة العلاقة بين المبنى والمعنى في ضوء تصور متكامل نسبيًا للغة (العجمي، 2025، ص 311–326؛ منصور، 2026، ص 99، 100)، ومن ثم يمكن القول: إنّ المعنى عند سيبويه ليس عنصرًا يأتي بعد اكتمال التحليل النحويّ، بل هو حاضر في أصل النظر إلى الظاهرة، ومؤثر في تفسير العلاقة بين صورها المختلفة.

ثانيًا: المبنى وعلاقته بالدلالة

يبدو اهتمام سيبويه بالعلاقة بين البناء والدلالة بصورة أوضح في حديثه عن الأبنية الصرفية. قال في حديثه عن أبنية المصادر: " ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان، والنقزان؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع" (سيبويه، 1988: 4/ 14)، ويواصل حديثه فيذكر ألفاظًا أخرى اجتمعت في البناء لتقارب معانيها، ويكشف هذا التبويب عن ملاحظة ذات أهمية؛ فسيبويه لا يكتفي بإحصاء الألفاظ التي جاءت على بناء واحد، وإنما يربط اجتماعها في البناء بتقارب دلالاتها، ومِن ثم فإنّ الصيغة الصرفية عنده ليست قالبًا شكليًا منفصلًا عن المعنى، وإنما يمكن أن تكون مرتبطة بمجال دلاليّ تتقارب فيه مجموعة من الألفاظ، وتزداد هذه العلاقة وضوحًا في حديثه عن "اخشوشن"، إذ يقول: " قالوا: خشن، وقالوا: اخشوشن، وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أنْ يجعل ذلك كثيرًا عامًا، قد بالغ" (سيبويه، 1988: 4/ 75)، فالفرق بين "خَشُن" و"اخشوشن" ليس فرقًا في عدد الحروف فحسب، وإنما اقترن في تفسير الخليل الذي نقله سيبويه بزيادة دلالية هي المبالغة

والتوكيد. وقد نبّه ابن جني في الخصائص إلى هذه الظاهرة نفسها (ابن جني، د.ت: 3/ 268، 269)، ويؤيد ذلك ما ذهبت إليه دراسات حديثة في قضية زيادة المبنى وزيادة المعنى، مع أنّ قاعدة زيادة المبنى وزيادة المعنى ليست مطردة في جميع أبواب الصرف، وإنما تتحقق في مواضع مخصوصة تقوم فيها مقارنة بين بنيتين متقاربتين وبين الدلالة التي زادت في إحداهما (فتحي، 2009، ص 178ــ207).

فسيبويه يكشف في بعض تحليلاته عن وعي بالعلاقة الدلاليّة بين اختلاف الصيغة واختلاف القيمة المعنوية، لا أنْ يُقال إنّ عنده قاعدة مطردة مفادها أنّ كل زيادة في المبنى تستلزم بالضرورة زيادة في المعنى.

ثالثًا: المعنى وتوجيه العلاقات الإسنادية

لا يظهر حضور المعنى عند سيبويه في الصرف وحده، وإنما يتجلى كذلك في تحليله للعلاقات التركيبية؛ ففي حديثه عن الفاعل والمفعول يقول: " وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدًا، فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب، وانتصب زيدٌ؛ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل"، ولا يكتفي سيبويه بتسجيل العلامة الإعرابية، وإنما يفسرها من خلال الوظيفة التي يؤديها الاسم في تركيب الجملة؛ فرفع "عبد الله" مرتبط بكونه الفاعل الذي شُغل الفعل به، ونصب "زيد" مرتبط بكونه المفعول الذي تعدى إليه الفعل، وتتأكد هذه النزعة في موضع آخر حين يقول: "وذلك قولُك: كُسِيَ عبدُ الله الثوب، وأُعْطَى عبدُ الله المالَ. رفعتَ عبد الله ههنا كما رفعتَه في ضُرب حين قلتَ ضُرِبَ عبدُ الله، وشَغلتَ به كُسِيَ وأُعْطِيَ كما شغلت به ضُرِب. وهذا لا يعني أنّ سيبويه جعل الدلالة وحدها أساس الإعراب، لكنّ التحليل عنده يجمع بين البنية الإعرابية، والعلاقة النحويّة التي تؤديها هذه البنية (سيبويه، 1988: 1/ 34).

وقد تناولت بعض الدراسات الحديثة الإسناد التركيبيّ في فكر سيبويه، وسيبويه ينطلق من تفاعل بين المستويين: المبنى والمعنى لا عن إلغاء أحدهما لحساب الآخر كما ذهبت بعض القراءات الحديثة (العظامات، وآخرون، 2005، ص 480–490).

رابعًا: التقديم والتأخير ودور المقصد

من أوضح الشواهد على حضور المقصد في توجيه البنية قول سيبويه في تقديم المفعول وتأخير الفاعل: "فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرًا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوّل منه وإنْ كان مؤخرًا في اللفظ. فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإنْ كانا جميعًا يُهمّانِهم ويَعْنِيانهم" (سيبويه، 1988: 1/ 34). فسيبويه يفسر إمكان تقديم أحد عناصر الجملة؛ لأنّ "بيانه أهم" للمتكلم، ويصفه بأنه عربيّ جيد كثير.

وتظهر هنا ثلاثة مستويات متداخلة: المستوى التركيبيّ الذي يسمح بالتقديم والتأخير، والمستوى الدلاليّ الذي يحافظ على نسبة الفعل إلى الفاعل والمفعول، والمستوى المقصديّ الذي يفسر اختيار المتكلم لتقديم عنصر على آخر. وهذا النص يكشف عن عناية سيبويه بالبعد التواصليّ؛ إذ إنّ تقديم عنصر وتأخير آخر يرتبط بما يريد المتكلم إبرازه للسامع وما يكون "بيانه أهم" في المقام، كما أنّ الدراسات التي تناولت فكر سيبويه في ضوء اللسانيّات الحديثة تربط بين اختلاف البنية التركيبية، وبين الوظيفة الدلاليّة والتواصلية التي تؤديها (العظامات، وآخرون، 2005، ص 480–490. منصور، 2026، ص 99، 199)، ومن هنا يمكن القول إنّ ترتيب عناصر الجملة عند سيبويه لا يخضع دائمًا إلى ترتيب شكليّ جامد، وإنما يمكن أنْ يتغير مع بقاء العلاقات الإعرابية محفوظة، بحسب ما يقتضيه المقصد من إبراز بعض العناصر أو العناية بها.

خامسًا: الحذف والاقتصاد في المبنى

يظهر حضور المعنى كذلك في معالجة سيبويه للحذف. فقد عقد في صدر الكتاب بابًا سماه: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض"، ويتحدث فيه عن الحذف، ومن عباراته: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإنْ كان أصله في الكلام غير ذلك" (سيبويه، 1988: 1/ 24)، ولا يقدم سيبويه في هذا الموضع تعريفًا نظريًا عامًا للحذف، وإنما يعرض له من خلال أمثلة واستعمالات متعددة. ولذلك فليس كل نقص في المبنى نقصًا في الدلالة، وإنما تتحدد قيمة الحذف بحسب قدرة السياق والتركيب على استبقاء المعنى (تازي، 2022، ص347–365).

وهنا ينبغي الاحتياط من القول إنّ سيبويه قرر قاعدة مفادها أنّ الحذف لا يجوز إلا إذا دل عليه السياق بالمعنى الحديث لمصطلح السياق؛ والأدق أنْ يقال إنّ تحليلاته للحذف تكشف عن اعتماد على القرائن والاستعمال في تفسير إمكان الإسقاط.

سادسًا: السياق والاستعمال في توجيه الحكم النحويّ

في تحليل سيبويه للتراكيب قد يجيز أكثر من صورة تركيبية، ثم يفرق بينها بحسب ما تدل عليه كل صورة أو بحسب ما يقتضيه المقام؛ ولذلك فإنّ القاعدة عنده لا تنفصل عن الاستعمال الذي استنبطت منه. ففي الكتاب ملامح لنظرية نحويّة دلالية تقوم على الربط بين البنية والسياق، وأنّ سيبويه يستحضر السياق والمقام وحال المتكلم والمخاطب في عدد من تحليلاته (منصور، 2026، ص 99، 100)، كما تناولت دراسات أخرى التفكير البنيويّ في الكتاب مُبيّنة أنّ معالجة سيبويه تتوزع على مستويات صوتية ومعجمية ونحويّة ودلالية، وأنّ العلاقة بين البنية والاستعمال تمثل عنصرًا مهمًا في فهم منهجه (العجمي، 2025، ص 311–326)، ومع ذلك، فإنّ المنهج العلمي يقتضي ألّا نصف سيبويه بأنه صاحب نظرية سياقية، أو نظرية تداولية بالمفهوم الحديث؛ وإنما يصح القول إنّ في منهجه عناصر تحليلية يمكن قراءتها قراءة سياقية أو تداولية من منظور معاصر.

سابعًا: التعليل النحويّ و أثره في بناء العلاقة بين المبنى والمعنى

يمثّل التعليل جانبًا مهمًا من منهج سيبويه؛ إذ لا يكتفي في كثير من المواضع بوصف الظاهرة، وإنما يبحث عن السبب الذي يفسر صورتها أو اختلافها. ومن الشواهد الواضحة على ذلك تفسيره للبناء "اخشوشن"، حيث لم يكتف بإثبات وجود الصيغة، وإنما نقل عن الخليل أنّ الغرض منها "المبالغة والتوكيد". وهذا ما يجعل التعليل أحد المداخل المناسبة لدراسة العلاقة بين المبنى والمعنى؛ فحين يفسر سيبويه اختلاف البناء بالمبالغة أو التوكيد، أو يفسر اختلاف ترتيب العناصر بأهمية البيان، فإنه يربط الصورة اللغويّة بما تؤديه من وظيفة دلالية أو مقصديّة (العبيدي، 1999).

وقد كشفت الدراسات الحديثة التي قرأت الكتاب في ضوء اللسانيّات الحديثة عن هذا التداخل بين مستويات التحليل المختلفة، فلا تُدرس البنية عند سيبويه بمعزل عن الوظيفة الدلاليّة والاستعمالية التي تظهر في الشواهد (العجمي، 2025، ص 311–326).

ثامنًا :أبعاد وظيفية في منهج سيبويه

أظهرت دراسات حديثة أنّ قراءة الكتاب من منظور دلاليّ تكشف عن ترابط بين النحو والدلالة والسياق، وأنّ التحليل عند سيبويه لا يقف عند حدود العلامة الإعرابية، وإنما في الكشف عن إمكان الحوار بين بعض مبادئ التراث وبعض الأسئلة التي تطرحها اللسانيّات الحديثة (منصور، 2026، ص 99، 100؛ العظامات، وآخرون، 2025، ص480–490).

المطلب الثاني: المبنى والمعنى عند المبرّد و ابن جني

أولًا: المبنى والمعنى عند المبرد

يمثل المبرِّد امتدادًا للمنهج البصريّ في دراسة العربيّة، إلّا أنّ معالجته لكثير من القضايا النحويّة تكشف عن وعي واضح بأثر المعنى والسياق في توجيه البنية اللغويّة. ومن أوضح الشواهد على ذلك حديثه عن التقديم والتأخير، إذ لا يجيزهما على إطلاقهما، وإنما يربط جوازهما بانتفاء الالتباس، فيقول: "يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل..." ويكشف هذا النص أنّ المبرد لا ينظر إلى ترتيب عناصر الجملة بوصفه قضية شكلية خالصة، بل يراعي أثره في إفهام السامع وتعيين العلاقات النحويّة؛ فالبنية يجوز أنْ تتغير إذا ظل المعنى واضحًا، أما إذا أدى تغييرها إلى اللبس فإن الأصل التركيبي يُراعى؛ لذلك فإن قوله: "فالوجْه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللبس أنْ يقر الشيء في موضعه؛ ليزول اللبس" (المبرد، د.ت: 3/ 118) يجعل إزالة اللبس غرضًا دلاليًا مؤثرًا في اختيار البنية التركيبية.

ويتجلى ارتباط المبنى بالمعنى بصورة أكثر صراحة في حديثه عن الدعاء؛ إذ يميز بين الصورة اللفظية للكلام ووظيفته الدلاليّة، فيقول: "فأما قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيدًا، ونحو ذلك، فإنّ لفظه لفظ الخبر، ومعناه الطلب"، فالجملة في ظاهر تركيبها خبرية، لكنها تؤدي في المقام معنى الطلب والدعاء؛ لأنّ المتكلم لا يخبر عن وقوع المغفرة والرحمة، وإنما يسأل حصولهما. وبذلك يقرر المبرد أنّ تحديد معنى الكلام لا يتوقف على صورته النحويّة وحدها، بل يتصل بالمقام الذي ورد فيه وبالقصد الذي يؤديه، وهذا المثال من الشواهد المهمة على أنّ المبرد كان يميز بين المبنى التركيبي والمعنى الوظيفيّ، فليس كل ما جاء على صورة الخبر مرادًا به الإخبار، وإنما قد تنتقل الصيغة إلى معنى آخر بحسب المقام.

ثانيًا: العلاقة بين المبنى والمعنى عند ابن جني في كتاب الخصائص

تتخذ القضية عند ابن جني نطاقًا أوسع مما نجده في المعالجة النحويّة عند المبرد؛ إذ لم يقصرها على العلاقة بين التركيب والمعنى، بل تناولها في مستويات متعددة، منها المستوى الصرفيّ والصوتيّ والدلاليّ.

ومن أبرز الأبواب التي تكشف عن ذلك في الخصائص "باب الدلالة اللفظية والصناعية المعنوية" (ابن جني، د.ت: 3/ 100)، حيث يرتب ابن جني هذه الدلالات من حيث القوة، فيقول: "فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية"(ابن جني، د.ت: 3/ 98)، ثم يوضح أنّ الدلالة الصناعية متصلة بصورة اللفظ وبنيته؛ لأنّ البناء الصرفيّ يحمل دلالة تتجاوز مجرد الأصوات المفردة. ويضرب لذلك مثلا بالفعل إذ يجتمع فيه دلالة اللفظ على الحدث، ودلالة البناء على الزمن، ودلالة المعنى على الفاعل. وتكشف هذه الرؤية عن تصور متقدم للمبنى؛ فالمبنى عند ابن جني لا يعني الحروف المنطوقة فحسب، وإنما يشمل الصورة الصرفية التي يحملها اللفظ، وما تنقله هذه الصورة من دلالات.

ويظهر ذلك بصورة أوضح في حديثه عن "قوة اللفظ لقوة المعنى"، وهو باب مستقل في الخصائص. ومن أمثلته المقارنة بين "خشن"، و"اخشوشن"، وبين "قدر"، و"اقتدر"، إذ يرى أنّ زيادة البنية أو قوتها يمكن أن تقترن بزيادة في المعنى أو قوته. ومن هنا يمكن فهم الأمثلة الصرفية التي يوردها في أبنية مثل "فعّل"، و"افتعل" وغيرها، فلا ينظر إلى اختلاف الأبنية بوصفها اختلافًا صوتيًا مجردًا، بل يربطه بما تؤديه تلك الأبنية من وظائف دلالية (ابن جني، د.ت: 3/ 268).

ولا يقف ابن جني عند الزيادة في البنية الصرفية، بل يتجاوزها إلى مناسبة الألفاظ للمعاني، وقد عقد لذلك بابًا خاصًا، واستشهد فيه بما نقله عن الخليل وسيبويه من ملاحظة الصلة بين هيئة اللفظ وطبيعة المعنى؛ ومن ذلك قوله في المصادر الرباعية المضعفة إنها تأتي للتكرير، مثل: " الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة، والصعصعة، والجرجرة، والقرقرة " (ابن جني، د.ت: 2/ 155)، كما لاحظ في أبنية أخرى مناسبة الزيادة أو التكرير لطبيعة المعنى الذي تؤديه. ويبلغ هذا

الاتجاه درجة أكثر دقة في تفسيره لبنية "استفعل"؛ إذ يربط تقدم الحروف الزائدة في هذا البناء بتقدم معنى الطلب على الفعل، فيقرر أنّ الزيادة في المبنى تتناسب مع الوظيفة الدلاليّة التي يؤديها البناء، وهذا يؤكد أنّ ابن جني لا يتعامل مع الأبنية الصرفية بوصفها قوالب جامدة، بل يبحث عن الصلة بين صورتها ووظيفتها.

ثالثًا :سر صناعة الإعراب وتكامل الصوت والبنية والدلالة

إذا كان كتاب الخصائص يعرض العلاقة بين المبنى والمعنى في إطار لغويّ عام، فإن كتاب سر صناعة الإعراب يكشف عن اهتمام ابن جني بالمستوى الصوتيّ، وبالعلاقة بين خصائص الأصوات وتمايز الأبنية والدلالات، والأدق أنّه كان يبحث عن المناسبة بين بعض الخصائص الصوتية وبعض الدلالات، وهذا المثال يكشف عن عنايته بالتمييز بين الألفاظ المتقاربة صوتيًا حين تختلف دلالاتها ووظائفها (ابن جني، 2000: 1/ 25).

ويؤكد هذا الكتاب أنّ مفهوم المبنى عند ابن جني أوسع من مجرد البنية الإعرابية؛ فهو يشمل الأصوات ومخارجها وصفاتها، ثم ما يطرأ عليها من تغيير، وما يترتب على ذلك من اختلاف في الأبنية والألفاظ، ثم يمثل سر صناعة الإعراب جانبًا مهمًا من مشروعه في الكشف عن انتظام العربيّة وتفاعل مستوياتها الصوتية والصرفية والدلاليّة. وبذلك يمكن القول إنّ ابن جني وسّع دائرة العلاقة بين المبنى والمعنى من البنية الصرفية والتركيبية إلى المادة الصوتية نفسها، مع بقائه حريصًا على ربط هذه الملاحظات بالاستعمال العربيّ وبما تسمح به طرائق اللغة.

رابعًا: التعليل وتفسير العلاقة بين المبنى والمعنى عند ابن جني

يحتل التعليل مكانة بارزة في منهج ابن جني، غير أنّ أهميته لا تتمثل في البحث عن علة شكلية للحكم النحويّ فحسب، وإنما في محاولة تفسير الظاهرة في ضوء انتظام اللغة وطرائق استعمالها. ويظهر ذلك بوضوح في الخصائص من خلال كثرة الأبواب التي تتصل بتفسير العلاقة بين البنية والدلالة، مثل أبواب الحذف، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية، والتفسير على المعنى دون اللفظ، وقوة اللفظ لقوة المعنى، وتجاذب المعاني والإعراب. وقد أفرد ابن جني للتقديم والتأخير فصلًا مستقلًا في الخصائص، عقب حديثه عن الحذف مباشرة.

المبحث الثاني: عبد القاهر الجرجانيّ وتأسيس مركزية المعنى

يمثل عبد القاهر الجرجانيّ (ت 471هـ) مرحلةً مفصلية في تطور الفكر اللغويّ والبلاغيّ العربيّ؛ إذ نقل البحث في العلاقة بين اللفظ والمعنى من الملحوظات المتفرقة إلى تصور نظريّ متماسك يقوم على النظم والتعليق وتوخّي معاني النحو. ولم يكن اهتمامه بالنحو مقصورًا على العلامات الإعرابية، وإنما اتجه إلى ما تؤديه العلاقات النحويّة من وظائف في بناء المعنى وتوجيه الدلالة؛ ولذلك غدت نظريته في النظم نقطة التقاء بين النحو والبلاغة والدلالة.

وتظهر هذه الرؤية بوضوح في دلائل الإعجاز، حيث يقرر أنّ النظم ليس مجرد ترتيب للألفاظ، بل هو ترتيب يقوم على العلاقات التي تنشأ بينها وفق المعاني المقصودة. يقول الجرجانيّ في تحديد الفرق بين نظم الحروف ونظم الكلم "تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس "(الجرجانيّ، 1992، ص 49)، ثم يؤكد أنّ نظم الكلام يقتضي اعتبار العلاقات بين أجزائه بحيث يكون لكل عنصر موضع تقتضيه وظيفته في التركيب، ومن ثم لا يصح النظر إلى الجرجانيّ على أنه أقام العلاقة بين المبنى والمعنى على أساس الفصل ثم الجمع بين عنصرين مستقلين؛ بل إنّ تصوره يقوم على التفاعل بين البنية التركيبية والمعنى المقصود؛ فالمعنى لا يُدرك في التعبير البليغ مجردًا عن طريق بنائه، كما أنّ البناء اللفظيّ لا تكتسب قيمته البلاغية من صورته المجردة.

أولًا: نظرية النظم وإعادة بناء العلاقة بين المبنى والمعنى

تُعد نظرية النظم المحور الرئيس في مشروع الجرجانيّ اللغويّ والبلاغيّ، وقد صاغ مفهومها صياغة صريحة حين قال:"ليس النظم إلا أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفَظُ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها" (الجرجانيّ، 1992، ص 81)، ولا يعني ذلك أنّ الجرجانيّ يجعل النحو مجموعة من القواعد الشكليّة التي ينبغي الالتزام بها فحسب، بل إنّ المقصود عنده هو معاني النحو؛ أي الوظائف والعلاقات التي تنشأ بين أجزاء الكلام؛ ولذلك يصرح في أكثر من موضع بأنّ النظم هو "توخّي معاني النحو في معاني الكلم" (الجرجانيّ، 1992، ص 362، ص 81، 361، 370، 371، 392، 395، 405، 415، 452، 454، 488، 525، 526، 546)، وبهذا يتضح أنّ النظم عند الجرجانيّ يقوم على مستويين متلازمين: المعاني التي يريد المتكلم التعبير عنها، والعلاقات النحويّة التي تُبنى عليها صياغة هذا التعبير؛ فالفاعل لا يُفهم بوصفه مرفوعًا فقط، وإنما بوصفه عنصرًا يؤدي وظيفة مخصوصة في علاقة الإسناد، والمفعول به لا تتحدد دلالته بعلامة نصبه وحدها، وإنما تتحدد بالعلاقة التي تربطه بالفعل، وبقية عناصر التركيب.

ويؤكد الجرجانيّ هذا البعد العلائقيّ للنظم بقوله: "لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّقَ بعضُها ببعضٍ، وَيُبنى بعضُها على بَعض، وتُجعلَ هذه بسبب من تلك " (الجرجانيّ، 1992، ص 55). وقد ربطت الدراسات الحديثة هذا المفهوم بمركزية العلاقات في التحليل النحويّ عند الجرجانيّ. ومن هنا رفض الجرجانيّ أنْ تكون الفصاحة والبلاغة كامنتين في الألفاظ المفردة، يقول" :الألفاظَ لا تتفاضَلُ من حيث هي ألفاظٌ مجرَّدة، ولا من حيثُ هي كلمٌ مفردةٌ، وأنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافُها، في ملاءَمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها" (الجرجانيّ، 1992، ص 46)، وهذا المبدأ يمثل تحولًا مهمًا في النظر إلى العلاقة بين المبنى والمعنى؛ إذ إنّ اللفظة الواحدة قد تكون حسنة في موضع وغير حسنة في موضع آخر، لا بسبب تغير مادتها الصوتية، وإنما بسبب تغير علاقاتها وموقعها ودورها في السياق.

ويؤكد الجرجانيّ هذه الفكرة بصورة أوضح في أسرار البلاغة، إذ يقول: " الألفاظ لا تُفيد حتى تُؤلَّف ضرباً خاصّاً من التأليف، ويُعْمَد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب" (الجرجانيّ، د.ت، ص 4). ويضرب لذلك بمطلع معلقة امرئ القيس: "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل" (الجرجاني، د.ت ص 5؛ الجرجانيّ، 1992، ص 363، 410، 419، 468، 472)، مبينًا أن إعادة ترتيب ألفاظه تفسد خصوصية المعنى الذي نشأ من ذلك الترتيب.

ثانيًا: النحو بوصفه نظامًا دلاليًا

من أبرز وجوه التجديد في فكر الجرجانيّ أنّه أعاد النظر في وظيفة النحو؛ فلم يعد النحو عنده مجرد وسيلة لضبط أواخر الكلمات، ثم يشرح ذلك بذكر صور متعددة للتركيب، وإنما يترتب عليه اختلاف في جهات الدلالة ومقاصد المتكلم (الجرجانيّ، 1992، ص 81).

وقد أظهرت الدراسات الحديثة أنّ اهتمام الجرجانيّ بهذه الظواهر يتجاوز حدود الجملة المفردة إلى العلاقات التي تصل بين أجزاء الخطاب؛ ولا سيما سؤال العلاقات التي تجعل الكلام بناءً متماسكًا. (زيتوني، 2014)

ثالثًا: النحو والتعليق و إنتاج الدلالة

يحتل مفهوم التعليق مكانة أساسية في نظرية النظم؛ لأنّ النظم عند الجرجانيّ لا يتحقق بمجرد مجاورة الكلمات، وإنما بقيام علاقات تجعل بعضها مرتبطًا ببعض. ومن هنا كان النظم عنده فعلًا ذهنيًا يسبق ظهور الصورة اللفظية؛ فالمتكلم يرتب المعاني والعلاقات في نفسه، ثم تأتي الألفاظ وفق ذلك الترتيب. وهذه الفكرة تتضح في قوله: " وأنَّك تَتوخَّى

الترتيبَ في المعاني وتُعْمِل الفكْرَ هناك، فإذا تَمَّ لك ذلك أتْبَعْتَهَا الألفاظَ وقَفَوْتَ بها آثارَها، وأنَّك إذا فرَغْتَ من ترتيبِ المعاني في نفسِك، لم تحتجْ إلى أن تستأنفَ فكْراً في ترتيبِ الألفاظِ" (الجرجانيّ، 1992، ص 54)، ويكشف هذا النصّ عن أنّ العلاقة بين المبنى والمعنى عند الجرجانيّ ليست علاقة آلية وجامدة بين شكل ودلالة ثابتة، وإنما هي علاقة تنظيمية ووظيفية؛ فاختيار المبنى التركيبي مرتبط بما يريد المتكلم أن يوصله من معنى، وما يريد أن يقدمه أو يؤخره أو يخصصه أو يقصره.

وقد وجد تمام حسان في مفهوم التعليق عند الجرجانيّ أساسًا مهمًا لإعادة بناء النظرية النحويّة؛ إذ رأى أنّ الجرجانيّ تصور العلاقات النحويّة بوصفها علاقات بين المعاني، وربطها بالقرائن التي تكشف الوظائف النحويّة في السياق. ويجعل تمام حسان من التعليق والعلاقات السياقية أساسًا مهمًا في تفسير النظام النحويّ العربيّ؛ لذا تبرز أهمية الجرجانيّ في مشروع النحو المُتجدِّد؛ إذ يمكن الإفادة من مفهوم التعليق لإعادة توجيه دراسة النحو من سؤال: ما إعراب هذه الكلمة؟ إلى سؤال أوسع :ما العلاقة التي تربط هذه الكلمة بغيرها؟ وما المعنى الذي نشأ عن هذه العلاقة؟

رابعًا: أثر الجرجانيّ في البلاغة والنحو والتفسير

لم تقف آثار نظرية النظم عند حدود التنظير البلاغيّ، بل امتدت إلى مجالات النحو والتفسير والنقد الأدبيّ، فقد قدم الجرجانيّ نموذجًا لتحليل النص يقوم على الربط بين البنية النحويّة والوظيفة الدلاليّة والغرض البلاغيّ. وتتجلى أهمية هذا المنهج بصورة خاصة في تحليله للقرآن الكريم؛ فلم يكن يكتفي بتعيين الظاهرة النحويّة، وإنما يبحث عن أثرها في المعنى والإعجاز. ولذلك عالج التقديم والتأخير، والحذف، والتعريف والتنكير، والقصر، والفصل والوصل وغيرها في إطار نظرية النظم.

ويُعدّ الدارسون مرحلة الجرجانيّ بأنها مرحلة أساسية في تاريخ البلاغة العربيّة، إذ أسهمت نظرية النظم في نقل البلاغة من طور الملحوظات المتفرقة إلى طور أكثر إحكامًا في تفسير أسرار التعبير، ثم تكونت علوم المعاني والبيان بعده على نحو أكثر استقرارًا (ضيف، 1965؛ الهادي، 2014؛ التميمي، 2004).

المبحث الثالث: المبنى والمعنى في اللسانيّات الحديثة

المطلب الأول: المبنى والمعنى في اللسانيّات البنيوية: دي سوسير والعلامة والدال والمدلول والقيمة

شهد الدرس اللغويّ في مطلع القرن العشرين تحولًا منهجيًا انتقل فيه البحث من هيمنة المنهج التاريخيّ والمقارن إلى النظر في اللغة بوصفها نظامًا قائمًا بذاته، تتحدد عناصره من خلال العلاقات التي تنتظم بينها. ويحتل فرديناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure)(ت 1913م) مكانة مركزية في هذا التحول؛ إذ ارتبط مشروعه بإعادة تحديد موضوع اللسانيّات، والنظر إلى اللغة بوصفها نظامًا من العلامات والقيم والعلاقات.

وقد تكوّن جانب كبير من هذا التصور في محاضراته التي ألقاها في جنيف، ثم جُمعت مادتها في دروس في الألسنية العامة، وهو ما دفع الدراسات السوسيرية الحديثة إلى إعادة النظر في بعض القضايا التي استقرت بوصفها عقيدة سوسيرية في القراءات البنيوية اللاحقة (سوسير، 1985، ص6؛ نورمان، 2004، ص88- 104؛ ستوارسكا، 1985، 1- 20).

ويقوم التجديد السوسيريّ على نقل البحث من دراسة الألفاظ منفردة أو مطابقتها بالأشياء إلى الكشف عن النظام الذي يحدد وظائف الوحدات وقيمها وعلاقاتها. ومن ثم لم تعد الوحدة اللغويّة تُدرس بوصفها لفظًا مستقلًا يحيل مباشرة إلى شيء خارجيّ، وإنما أصبحت تُدرس داخل شبكة من العلاقات. ويبدأ سوسير من التمييز بين اللغة (langue) ، والكلام (parole) ، فاللغة نظام اجتماعيّ مشترك، في حين يمثل الكلام النشاط الفرديّ الذي يتحقق به هذا النظام في الاستعمال.

وقد لاحظ جون جوزيف أنّ المكانة المركزية التي احتلها سوسير ترتبط بصورة خاصة بتصوره للغة بوصفها نظامًا اجتماعيًا مشتركًا من العلامات، وبربطه العلامة بمفهوم وصورة سمعية داخل هذا النظام.

وتأتي العلامة اللغويّة في قلب هذا التصوّر؛ فالعلامة لا تجمع بين شيء واسم، وإنما بين مفهوم وصورة سمعية. والصورة السمعية ليست الصوت الماديّ نفسه، وإنما الأثر أو التمثيل النفسي لذلك الصوت. ويجعل سوسير المدلول (signifié) هو المفهوم، والدال (signifiant) هو الصورة السمعية، والعلامة (signe) مجموع العلاقة بينهما. ومع ذلك ينبغي التنبيه إلى أنّ الدال عند سوسير ليس الصوت الماديّ المحض، وإنما الصورة السمعية النفسية؛ ولذلك فإنّ مساواته بالمبنى مساواة تامة قد تكون مضللة (سوسير، 1985، ص 98–99).

ويرتبط بذلك مبدأ اعتباطية العلامة، إذ يرى سوسير أنّ العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية، بمعنى أنّ الدال لا يرتبط بالمدلول برابطة داخلية أو طبيعية تفرضها طبيعة الأشياء. ويستدل على ذلك باختلاف اللغات في التعبير عن المفهوم الواحد؛ فاختلاف الدوال التي تؤدي مفهومًا واحدًا يدل على عدم وجود رابطة طبيعية لازمة بين الصوت والمفهوم. كما يميز سوسير بين الاعتباطيّ المطلق والاعتباطيّ النسبيّ، فالاعتباطية لا تمنع وجود صور من التحفيز النسبيّ داخل النظام اللغويّ (سوسير، 1985، ص 100–101).

أما مفهوم القيمة اللغويّة (valeur)، فيكشف بصورة أوضح عن موقع العلامة داخل النظام؛ فالعلامة لا تكتسب قيمتها بمجرد اتحاد دال بمدلول، وإنما تتحدد قيمتها من خلال علاقاتها بالعلامات الأخرى. ويؤكد سوسير أنّ القيم اللغويّة ذات طبيعة نسبية، وأنّ المجتمع ينشئُها من خلال الاستعمال والقبول العام؛ ولذلك لا يمكن عزل قيمة عنصر لغويّ عن النظام الذي ينتمي إليه. كما يرى أنّ اللغة لا تتضمن في مستواها النظامي أفكارًا وأصواتًا قائمة قبل النظام وإنما فروقًا مفهومية وفروقًا صوتية تنشأ داخله، ولذلك فإنّ ما يحيط بالعلامة من علاقات قد يكون أهم في تحديد قيمتها مما تتضمنه في ذاتها (سوسير، 1985، ص 167).

وتؤكد الدراسات السوسيرية الحديثة مركزية هذا المفهوم، فترى كلودين نورمان أنّ مفاهيم النظام والاعتباطية والقيمة تقع في صميم مشروع سوسير النظريّ، وأنّ فهمها يتطلب وضعها في سياقها التاريخيّ والنظريّ وعدم عزل بعضها عن بعض (نورمان، 2004، ص88- 104). كما يبين لويك ديبيكر من خلال دراسة المخطوطات السوسيرية أنّ الرجوع إلى المواد الأصلية يساعد على فهم كيفية تشكل مفهوم القيمة وتطوره، وأنه يكشف عن أهمية القراءة "الجينيالوجية" للمخطوطات في تفسير المصطلحات الأساسية في اللسانيّات العامة (ديبيكر، 2012، ص109- 124)

ويتضح ارتباط المبنى بالنظام في العبارة السوسيرية الشهيرة: "اللغة شكل وليست جوهرًا" (سوسير، 1985، ص 170) ولا تعني هذه العبارة نفي المادة الصوتية أو المضمون الدلاليّ، وإنما تعني أنّ القيمة اللغويّة لا تستمد من مادة مستقلة قائمة بذاتها، بل من التنظيم والعلاقات التي تجعل العناصر وحدات ذات قيمة داخل النظام. فالدال والمدلول، إذا نظرنا إلى كل منهما منفردًا، لا يمثل عنصرًا إيجابيًا قائمًا بذاته، وإنما تتحدد قيمته من خلال الفروق التي يقيمها النظام، ومن ثم يربط النظام اللغويّ سلسلة من الفروق الصوتية بسلسلة من الفروق الفكرية، فينشأ نظام القيم. (سوسير، 1985، ص 170–172) وبذلك تصبح العلاقة بين المبنى والمعنى عند سوسير علاقة بين صورتين من الفروق تنتظمان في نظام واحد.

ويتصل مفهوم القيمة كذلك بنوعي العلاقات التي تقوم بين الوحدات اللغويّة، وهما العلاقات التركيبية (rapports syntagmatiques) والعلاقات الترابطية أو الارتباطية (rapports associatifs). فالعلاقات التركيبية تقوم بين الوحدات التي تجتمع في السلسلة الكلامية، فتكتسب قيمتها من العناصر التي تجاورها، في حين تقوم العلاقات الترابطية بين العنصر

الحاضر في السلسلة وعناصر أخرى يمكن أن تستدعيها الذاكرة أو النظام اللغويّ من غير أنْ تكون حاضرة في السياق نفسه. ويقرر سوسير أنّ "كل شيء في حالة اللغة يقوم على العلاقات"، وأنّ العلاقات والفروق بين المصطلحات اللغويّة تنتظم في مجالين متميزين، لكل منهما نظام خاص من القيم.ومن المهم تاريخيًا استعمال مصطلح "العلاقات الترابطية/الارتباطية" iative relationsassoc عند الحديث عن سوسير نفسه؛ لأنّ هذا المصطلح هو المصطلح الذي يظهر في عرضه، في حين شاعت بعده تسميات مثل "العلاقات الاستبدالية" في تطورات بنيوية لاحق (ديبيكر، 2012، ص170- 172).

وقد أصبحت مبادئ النظام والقيمة والعلاقات أساسًا مهمًا لما تطور لاحقًا في اللسانيّات البنيوية، غير أنّه من الضروري التمييز بين سوسير نفسه وبين البنيوية التي نشأت بعده؛ فليس كل ما أصبح من مسلمات البنيوية في أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين واردًا عند سوسير بالصورة نفسها. وقد تناولت الدراسات اللاحقة تكوين دروس في الألسنية العامة ومفاهيم العلامة واللغة والكلام والنظام والاعتباطية والقيمة، ثم أثر سوسير في اللسانيّات البنيوية الأوروبية وما بعدها (إنغلر، 2004، ص 47–58؛ جوزيف، 2004، ص 59–75؛ غوردون، 2004، ص 76–87؛ نورمان، 2004، ص 88–104؛ بيش، 2004، ص 124- 138). ومن ثم فالأدق القول إنّ سوسير مهّد للبنيوية أكثر من كونه قدم في الدروس نظرية بنيوية مكتملة بكل صورها اللاحقة. كما أعادت الدراسات السوسيرية المعاصرة النظر في بعض الصور المألوفة عن سوسير، ولا سيما اختزاله في ثنائيات مغلقة من قبيل الدال والمدلول، واللغة والكلام، والتزامن والتعاقب. ومن أبرز هذه القراءات دراسة بياتا ستوارسكا التي تنتقد القراءة البنيوية المهيمنة لسوسير، وتدعو إلى إعادة قراءة مشروعه في ضوء مواده الأصلية ومخطوطاته بدل الاقتصار على الصورة التي تشكلت من دروس في اللسانيّات العامة بعد نشره. (ستوارسكا، 1973،ص23- 70) ` وترى أنّ مفهوم الاعتباطية ينبغي أنْ يُقرأ في ضوء فهم اللغة بوصفها مجموعة من الأعراف الاجتماعية المتشكلة تاريخيًا داخل الجماعة اللغويّة، لا بوصفها نظامًا مغلقًا منفصلًا عن التاريخ والاستعمال (ستوارسكا، 1973،ص23- 70).

المطلب الثاني: المبنى والمعنى في النحو التوليديّ: تشومسكي والبنية العميقة والبنية السطحية

أنشأ ظهور النحو التوليديّ التحويليّ في النصف الثاني من القرن العشرين تحولًا بارزًا في الدراسات اللسانيّة؛ إذ انتقل البحث من وصف الأبنية اللغويّة الظاهرة إلى تفسير المعرفة اللغويّة التي تمكّن المتكلم من إنتاج عدد غير محدود من الجمل وفهمها. وقد ارتبط هذا التحول بمشروع نعوم تشومسكي الذي جعل من النحو نظرية في المعرفة اللغويّة الكامنة لدى المتكلم، لا مجرد وصف للأشكال المستعملة (تشومسكي، 1965، ص 2). وفي هذا الإطار، برز التمييز بين البنية العميقة (Deep Structure)والبنية السطحية (Surface Structure) لتفسير العلاقة بين التمثيل التركيبيّ والتفسير الدلاليّ، ولا سيما في النموذج المعياريّ للنظرية (تشومسكي، 1965، ص 132–136).

أولًا: تشومسكي وتأسيس النحو التوليديّ

انطلق تشومسكي من نقد الاقتصار على الوصف البنيويّ، مؤكدًا ضرورة بناء نظام من القواعد يستطيع توليد الجمل النحويّة في اللغة، بدل الاكتفاء بتصنيفها ووصفها؛ وهو ما تجلى في كتابه البنى التركيبية (تشومسكي، 1965، ص 13–17). ثم اتضح هذا التصور في كتابه "جوانب من نظرية التركيب النحويّ" من خلال التمييز بين الكفاية اللغويّة (Competence) التي تتمثل في معرفة المتكلم بلغته، والأداء اللغويّ(Performance) الذي يشير إلى الاستعمال الفعليّ لهذه المعرفة، والمتأثر بعوامل كالذاكرة، والانتباه، وظروف التواصل (تشومسكي، 1965، ص 3–4).

بناءً على ذلك أصبحت مهمة النظرية اللغويّة الكشف عن النظام المجرد الذي يفسر قدرة الإنسان على إنتاج التراكيب وفهمها انطلاقًا من عدد محدد من القواعد والمبادئ (تشومسكي، 1965، ص 4–9). غير أنّ هذا التصور تعرض للنقد؛ إذ رأى

ديل هايمز أنّ القدرة اللغويّة لا تقتصر على معرفة القواعد النحويّة، بل تشمل معرفة ملاءمة التعبير للسياق الاجتماعيّ، وما يمكن قوله وكيفية قوله ومتى يقال؛ ومن هنا طرح مفهوم الكفاية التواصلية (هايمز، 1972، ص269- 293)

، ويكشف هذا النقد عن أهمية الانتقال من دراسة النظام اللغويّ في ذاته إلى بحث كيفية توظيفه في التواصل.

ثانيًا: البنية العميقة والبنية السطحية

تُعدّ البنية العميقة مفهومًا أساسيًّا في الصياغة (الكلاسيكية) للنحو التوليديّ التحويليّ، ويُقصد بها تمثيل تركيبيّ مجرد يحدد العلاقات الأساسية بين عناصر الجملة قبل اشتقاق صورتها الظاهرة بوساطة القواعد التحويلية. وقد ارتبط هذا المستوى بالتفسير الدلاليّ في النموذج المعياري للنظرية (تشومسكي، 1985، 132- 136، 161- 162)، غير أنّ البنية العميقة ليست المعنى نفسه، بل تمثيل تركيبيّ يسهم في تحديد العلاقات التي يُبنى عليها التفسير الدلاليّ.

أما البنية السطحية فتمثل المستوى التركيبيّ الناتج عن الاشتقاق التحويليّ الذي تظهر فيه نتائج العمليات التي تصل التمثيل الأساسيّ بالصورة التركيبية المتحققة؛ لذلك فهي ليست مجرد الصورة المنطوقة أو المكتوبة، وإنما مستوى تقنيّ داخل النموذج التوليديّ. وقد أتاح التمييز بين البنيتين تفسير اختلاف بعض التراكيب في صورتها الظاهرة مع اشتراكها في علاقات تركيبية أساسية، فضلًا عن إمكان تشابه تراكيب في ظاهرها مع اختلاف علاقاتها الداخلية وتفسيرها. وفي السياق نفسه حاول تشارلز فيلمور في نظريته المعروفة بـ"الحالة الإعرابية (The Case for Case) " إدراج العلاقات الدلاليّة بين الفعل والعناصر الاسمية المرتبطة به مثل العامل، والمتأثر، والأداة، والمكان، ضمن التمثيل الأساسيّ للجملة؛ وبذلك أعاد وصل العلاقات التركيبية بالوظائف الدلاليّة (تشومسكي، 1985، 132- 136).

ثالثًا: العلاقة بين المبنى والمعنى وتطور النظرية

أعاد النحو التوليديّ صياغة العلاقة بين المبنى والمعنى؛ فالمبنى لم يعد مجرد ترتيب خطيّ للكلمات، بل تمثيلًا ناتجًا عن نظام من العلاقات والقواعد المجردة، كما لم يعد التفسير الدلاليّ مرتبطًا بالصورة السطحية وحدها، وإنما اتصل بالخصائص التركيبية والعلاقات بين مكونات الجملة (تشومسكي، 1985، 132- 136). ومع تطور النظرية تزايد الاهتمام بتفسير العلاقة بين التركيب والدلالة، ومن أبرز المحاولات في هذا الاتجاه أعمال راي جاكندوف، ولا سيما كتابه التفسير الدلاليّ في النحو التوليديّ، الذي سعى إلى تطوير معالجة دلالية داخل الإطار التوليديّ (جاكندوف، 1072، ص1- 46).

وفي نظرية المبادئ والوسائط، أُعيد تنظيم مستويات التمثيل والعلاقات بينها، ضمن نموذج يضم التمثيل الصوتيّ (PF) والتفسير المنطقيّ (LF) ، إلى جانب المستويات التركيبية المعروفة في تلك المرحلة (تشومسكي، 1981، ص17- 54)، ثم ناقش تشومسكي في "البرنامج الأدنى" إمكان الاستغناء عن البنية العميقة والبنية السطحية (D-Structure و(S-Structure، إذا أمكن تفسير الوظائف المنسوبة إليهما من خلال النظام الاشتقاقيّ ومستويات الواجهة (تشومسكي، 1995، ص191- 199. وبذلك اتجه البحث إلى دراسة العلاقة بين الاشتقاق اللغويّ والنظام الصوتيّ الإدراكيّ (PF) والنظام المفهوميّ القصديّ(C-I) ، بدل افتراض ضرورة وجود مستويين تركيبيين وسيطين ثابتين (تشومسكي، 1995، ص175- 217).

ويؤكد هذا التطور أنّ مفهومي البنية العميقة والبنية السطحية يرتبطان بمرحلة تاريخية محددة من النحو التوليديّ، ولا يصحّ تقديمهما بوصفهما تصورًا ثابتًا في جميع مراحله. كما يبيّن أنّ إسهام النظرية في قضية المبنى والمعنى لا يتمثل في مساواة البنية العميقة بالمعنى، بل في تفسير كيفية تمثيل العلاقات اللغويّة ذهنيًّا، وكيفية ارتباط التمثيل التركيبيّ بالتفسير الدلاليّ والصوتيّ (تشومسكي، 1987، ص13- 17؛ تشومسكي، 1985، ص3- 9).

رابعًا: النقد الوظيفيّ والتداوليّ والمقارنة بالتراث العربيّ

وجّهت الاتجاهات الوظيفية والتداولية نقدًا إلى التركيز على النظام اللغويّ الداخليّ، مؤكدةً أنّ فهم اللغة لا يكتمل بمعرفة قواعدها النحويّة، بل يتطلب معرفة شروط استعمالها اجتماعيًّا وتواصليًّا. ويتضح ذلك في موقف هايمز الذي وسّع مفهوم القدرة اللغويّة؛ ليشمل القواعد الاجتماعية والتواصلية التي تضبط الاستعمال (هايمز، 1972، ص269- 293). ومن هذا المنظور لا يُعدّ السياق عاملًا خارجيًّا فحسب، بل عنصرًا مؤثرًا في تفسير المعنى وتحديد ملاءمة التراكيب لأغراض التواصل (هايمز، 1972، ص269- 293).

تكشف المقارنة بين النحو التوليديّ والتراث العربيّ عن اهتمام مشترك بعلاقة البنية بالدلالة، مع اختلاف المناهج. فقد ارتبط النحو العربيّ بتحليل النصوص والاستعمال، وتداخلت أحكامه مع المعنى والقصد والسياق. وتفيد المقارنة في إغناء قراءة التراث دون إسقاط المصطلحات الحديثة عليه أو نسبة نظرية تشومسكي إلى النحاة.

المطلب الثالث: الاتجاهات التداوليّة والوظيفية: السياق والمقام والوظيفة التواصلية

يكتسب هذا الاتجاه أهمية خاصة في إطار هذا البحث؛ لأنه يعيد المكانة للعوامل التي أولى لها التراث العربيّ اهتمامًا واضحًا، مثل مقتضى الحال، ومراعاة المقام، بل تتصل بكيفية استخدام المتكلم له بوصفه وسيلة تبليغ" (الحاج صالح، 2012: 90/2).

أولًا: السياق و أثره في بناء المعنى

يُعدُّ السياق من المفاهيم المركزية في اللسانيّات التداوليّة؛ فالجملة الواحدة قد تؤدي معاني مختلفة باختلاف المقام، والمتكلمين، والعلاقات الاجتماعية بين أطرافه.

وأولى محمود السعران عناية واضحة لهذا التصور في عرضه لمدرسة فيرث، إذ ارتبطت نظرية فيرث عنده بمفهوم سياق الحال (Context of situation) ، وهو مفهوم يجعل فهم اللغة مرتبطًا بالموقف الذي يقع فيه الحدث الكلامي (السعران. 1997، ص 338)، ويُفهم من هذا أنّ دراسة اللغة لا تنفصل عن الظروف الاجتماعية والتواصلية التي تتحقق فيها؛ ولذلك تميز الدراسات التداوليّة بين المعنى اللغويّ الذي تمنحه البنية النحويّة والمعنى التداوليّ الذي ينتج عن استعمال تلك البنية في موقف تواصليّ معين. ومن ثم فإنّ تفسير الخطاب لا يقتصر على تحليل العلاقات النحويّة، بل يتطلب دراسة القرائن اللغويّة، وغير اللغويّة التي تسهم في توجيه الدلالة.

وأسهم هذا التصور في توسيع مفهوم المبنى فلم يعد مقصورًا على البنية التركيبية، بل أصبح جزءًا من منظومة تواصلية أشمل تتداخل فيها العناصر اللغويّة مع عناصر المقام مثل معرفة المتخاطبين، والزمان، والمكان، والخبرة المشتركة، والقصد التواصليّ. وفي هذا الإطار يقرر أحمد مختار عمر، في عرضه للمنهج السياقيّ أنّ معنى الكلمة عند أصحاب هذه النظرية يرتبط باستعمالها في اللغة، وبالدور الذي تؤديه (عمر. 1998، ص 68–78).

مما سبق يتضح أنّ السياق أصبح عنصرًا مفسرًا لكثير من الظواهر اللغويّة، كالحذف، والإضمار، والإحالة، والتقديم والتأخير، والعدول عن الأصل التركيبيّ، وهي قضايا يصعب تفسيرها تفسيرًا كاملًا إذا اقتصر التحليل على البنية المجردة. وقد أسهمت اللسانيّات النصية كذلك في توسيع هذا التصور، إذ يربط محمد خطابي بين انسجام الخطاب وبين "السياق"، و"تفاعل المتلقي"، بما يجعل البنية النصية مرتبطة بعملية التواصل لا بالبنية اللفظية وحدها (خطابي. 1991، ص 5–6).

ثانيًا: المقام ودوره في توجيه البنية اللغويّة

يرتبط مفهوم المقام في الدراسات التداوليّة بمجمل الظروف التي يُنتج فيها الخطاب ويُفهم من خلالها، ويشمل عناصر متعددة، منها شخصية المتكلم والمخاطب، وعلاقتهما، والغرض من التواصل، والظروف الزمانية والمكانية، والخلفية المعرفية المشتركة.

وأدى الاهتمام بالمقام إلى إعادة النظر في كثير من القضايا اللغويّة؛ إذ تبين أنّ اختيار المتكلم لصيغة معينة أو لتركيب مخصوص لا يخضع للقواعد النحويّة وحدها، وإنما يتأثر أيضًا بما يقتضيه المقام من دقة، لأن للاستعمال مقتضيات أخرى تتصل بالمقام (الحاج صالح، 2012: 90/2؛ علاوي، 2018).

ويتضح أثر المقام في تفسير الأفعال الكلامية، كالاستفهام، والأمر، والنهي، والوعد، والاعتذار؛ فقد تخرج هذه الصيغ عن معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى يحددها المقام، فصيغة الاستفهام قد تؤدي معنى التعجب، أو التقرير، أو الإنكار، وصيغة الأمر قد تفيد الالتماس أو الدعاء أو الإرشاد، ولا يمكن إدراك هذه الدلالات اعتمادًا على المبنى وحده. وفي التصور الوظيفي عند أحمد المتوكل ترتبط الوظائف التداوليّة بالمقام الذي تُنجز فيه العبارة؛ إذ يعرّف مثلًا وظيفة المنادى بأنها "وظيفة تُسند إلى المكوّن الدال على الكائن المنادى في مقام معيّن" (المتوكل، 1995، ص 63).

ويؤكد هذا التصور أنّ العلاقة بين المبنى والمعنى ليست علاقة ثابتة، وإنما تتأثر بالظروف التي يُستعمل فيها الخطاب، وهو ما يجعل المقام عنصرًا أساسيًا في تفسير الظواهر اللغويّة. ومن هنا تتقاطع الدراسة التداوليّة مع ما بحثه سعد مصلوح في صلة البلاغة العربيّة بالدرس اللسانيّ الحديث، ولا سيما في النظر إلى البنية الأسلوبية في ضوء السياق والوظيفة التي تؤديها في الخطاب (مصلوح، 2003، ص 99، 100).

ثالثًا: الوظيفة التواصلية للغة

تقوم اللسانيّات الوظيفية على أنّ اللغة أداة للتواصل قبل أن تكون نظامًا شكليًا، وأنّ التراكيب اللغويّة لا تُدرس بمعزل عن الوظائف التي تؤديها في الخطاب. ولذلك فإنّ قيمة البناء النحويّ تتحدد بقدرته على تحقيق الغرض التواصليّ الذي يقصده المتكلم.

وقد صاغ أحمد المتوكل هذا المبدأ بصورة واضحة حين قرر أنّ "الوظيفة التواصلية تحدد بنية اللغة" (المتوكل، 2010، ص 58). ويكشف هذا التصور عن صلة مباشرة بين الوظيفة والمبنى؛ فالبنية اللغويّة وفق المنظور الوظيفي لا تُفهم بوصفها شكلًا مستقلًا عن الاستعمال، وإنما بوصفها بنية تتحدد خصائصها تبعًا للوظيفة التي تؤديها.

وطوّر عدد من اللسانيّين هذا الاتجاه، ومنهم مايكل هاليداي في اللسانيّات الوظيفية النسقية، الذي نظر إلى اللغة بوصفها نظامًا من الخيارات يختار منها المتكلم ما يحقق حاجاته التواصلية، وميز بين وظائف متعددة للغة، منها الوظيفة الفكرية، والوظيفة التفاعلية، والوظيفة النصية، مبينًا أنّ اختيار التراكيب يرتبط بهذه الوظائف ارتباطًا وثيقًا. وقد عرض المتوكل هذه الوظائف في إطار حديثه عن الوظيفة في الدرس اللسانيّ المعاصر، وربطها بطبيعة الاستعمال اللغويّ وبناء الخطاب (المتوكل، 2010، ص 122).

رابعًا: قراءة مقارنة في ضوء التراث العربيّ

تكشف المقارنة بين الاتجاهات التداوليّة والوظيفية والتراث اللغويّ العربيّ عن وجود فضاءات مهمة من التقاطع، ولا سيما في العناية بالسياق ومقتضى الحال. فقد أدرك البلاغيون العرب وفي مقدمتهم عبد القاهر الجرجانيّ أنّ التراكيب لا تؤدي معناها إلا في ضوء السياق الذي ترد فيه، وأنّ اختيار صورة دون أخرى يرتبط بالغرض البلاغيّ وبحال المخاطب. كما أنّ

كثيرًا من الأحكام النحويّة عند سيبويه، وابن جني تقوم على مراعاة المعنى والسياق، وهو ما يقترب من بعض المبادئ التي تؤكدها اللسانيّات التداوليّة. وفي هذا الإطار يقرر عبد الرحمن الحاج صالح أنّ اللغة في تصورها العربيّ القديم تقوم على "الوضع والاستعمال"، وأنّ الاستعمال هو كيفية إجراء النظام اللغويّ في واقع الخطاب، وهي ثنائية تكشف عن وعي مبكر بالفارق بين النظام اللغويّ واستعماله (الحاج صالح، 2012: 90/2).

وتتصل هذه الرؤية بما ناقشه سعد مصلوح في دراساته النقدية للاتجاهات اللسانيّة العربيّة المعاصرة من ضرورة التعامل مع المناهج الحديثة في ضوء طبيعة العربيّة وخصوصية تراثها، لا بمجرد إسقاط المصطلحات والنماذج الوافدة عليها (مصلوح، 1989، ص 22، 23).

ومن ثم فإن العلاقة بين التراث العربيّ والاتجاهات الوظيفية والتداوليّة يمكن فهمها بوصفها علاقة تقارب في بعض المبادئ العامة، لا علاقة تطابق في الأسس النظرية، أو الأدوات المنهجية. ويؤكد هذا المنظور أهمية ما دعا إليه عبد السلام المسدي من النظر في اللسانيّات باعتبارها بناءً معرفيًّا ومنهجيًّا له أصوله ومفاهيمه، الأمر الذي يقتضي الإفادة منها في إطار نقديّ لا يطمس خصوصية التراث العربيّ (المسدي، 1986. ص 13، 15).

خامسًا: الاتجاهات التداوليّة والوظيفية وإمكانات تجديد النحو العربيّ

ومن شأن هذا المنظور أن يسهم في تطوير تعليم النحو وتحليله من خلال ربط القواعد بالسياقات الحقيقية للاستعمال، وإبراز أثر التراكيب في تحقيق المقاصد التواصلية، وهو ما يجعل النحو أكثر اتصالًا بالخطاب، وأكثر قدرة على تفسير الظواهر اللغويّة في ضوء وظيفتها. وهذا يلتقي مع تصور محمود السعران لطبيعة الدرس اللغويّ الحديث؛ إذ لم يلتزم في عرضه مذهبًا واحدًا في جميع أصوله وفروعه، وإنما قصد إلى التعريف بالأصول العامة ومذاهب أصحابها ومصادرها (السعران. 1997، ص 3).

كما يسهم المنظور النصيّ في توسيع مجال الإفادة من السياق، إذ يرى محمد خطابي أنّ الخطاب لا يُفهم في عزلة عن السياق والتفاعل؛ فالنص في حال تحققه التواصليّ يدخل في شبكة من العلاقات التي تجعل انسجامه متصلًا بمقصدية المتكلم وتفاعل المتلقي. ومن ثم فإن الإفادة من لسانيّات النص يمكن أن تعين النحو على تجاوز حدود الجملة إلى فضاء الخطاب (خطابي. 1991، ص 5–6).

ينبغي الإفادة من الاتجاهات الحديثة بقراءة نقدية تراعي خصوصية العربية ومنهج علمائها؛ فالتجديد ليس نقلًا مباشرًا للنظريات، بل حوار علميّ يستثمر ما يلائم العربية ويثري أدوات تحليلها.

خاتمة المطلب

إنّ الاتجاهات التداوليّة والوظيفية تمثل رافدًا مهمًا لمشروع "النحو المُتجدِّد" في إطار قراءة علمية تجمع بين أصالة التراث ومناهج اللسانيّات الحديثة على أساس الامتداد والتجدد.

المبحث الرابع

نحو رؤية للنحو المُتجدِّد

المطلب الأول: من أوجه الاتفاق والاختلاف بين التراث النحويّ العربيّ واللسانيّات الحديثة

تتلاقى النظرة النحوية العربية والمناهج الحديثة في تجاوز الشكلية الصرفة، والنظر إلى تكامل البنية والوظيفة؛ ويمكن إجمال أبرز وجوه الاتفاق فيما يأتي:

أولًا: اللغة نظام من العلاقات

يتفق التراث واللسانيّات (البنيوية والتوليديّة) على أنّ اللغة ليست كلمات معزولة، بل شبكة من العلاقات التركيبية (كالإسناد والتعلق) التي تُحدد معنى العنصر اللغويّ بناءً على موقعه داخل النظام.

ثانيًا: مركزية العلاقة بين المبنى والمعنى

يلتقي الطرفان في أنّ تغير المبنى يُحدث تغيراً في المعنى، وهو ما ظهر في تفسيرات سيبويه ونظرية النظم للجرجاني، ويقابله في اللسانيّات ربط التركيب بالدلالة والوظيفة التواصلية.

أما أوجه الاختلاف فتتمثل في الآتي:

أولًا: المنطلقات المعرفية :نشأ النحو العربيّ في بيئة ثقافية ودينية لحفظ اللسان وتقعيد النص الفصيح، بينما نشأت اللسانيّات الحديثة كعلم مستقل يدرس اللغة كظاهرة إنسانية عامة لبناء نظريات تفسيرية (بنيوية، وتوليدية، وتداولية).

ثانيًا: مفهوم القاعدة النحويّة: القاعدة في التراث العربيّ معيارية استقرائية قائمة على السماع والقياس للتمييز بين الصحيح والشاذ، بينما هي في اللسانيّات الحديثة نموذج وصفيّ يفسر نظام إنتاج الجمل دون إصدار أحكام بالصحة أو الخطأ.

ثالثًا: منهج تحليل الظاهرة اللغويّة: اعتمد النحو العربيّ على الاستقراء الشاهديّ (القرآن، والشعر) لتحليل الخصائص الذاتية للعربية، في حين تعتمد اللسانيّات على مناهج متعددة لبناء نماذج نظرية عامة قابلة للتطبيق على مختلف اللغات.

رابعًا: العلاقة بين الشكل والمعنى: ربط التراث العربيّ (كالجرجاني) التركيب بالمعنى ومقاصد المتكلم مبكرًا، بينما اتجهت بعض المدارس اللسانيّة الحديثة (كالبنيوية، والتوليديّة المبكرة) إلى إعطاء الأولوية للبنية التركيبية الداخلية، وتأخير المعنى والسياق.

خامسًا: مكانة السياق في التحليل: حضر السياق في التراث العربيّ ضمن مفاهيم البلاغة و"مقتضى الحال" دون أن يتحول لنظرية مستقلة، بينما جعلت التداوليّة الحديثة من السياق محورًا منظمًا ومستقلًا بأدواته لفهم الدلالة.

سادسًا: الغاية من دراسة اللغة: هدف النحو العربيّ أساسًا إلى التقعيد والتعليم وحماية اللغة من اللحن، بينما تهدف اللسانيّات الحديثة إلى بناء علم وصفيّ تفسيريّ يفهم آلية اشتغال النظام اللغويّ لدى الإنسان.

سابعًا: أثر الاختلاف في مشروع النحو المُتجدِّد: لا يعني الاختلاف القطيعة، بل يمثل أساسًا لحوار يتجاوز التكرار أو التبعية الكاملة عبر استثمار ثراء التراث في الدلالة والسياق، وتوظيف الأدوات الإجرائية للسانيّات الحديثة لتطوير درس نحويّ متكامل.

المطلب الثاني: ملامح النحو المُتجدِّد

أولًا: ربط الإعراب بالمعنى

تُعدُّ إعادة الصلة بين الإعراب والمعنى من أهم مرتكزات النحو المُتجدِّد؛ فالنحو بوصفه نظامًا يكشف عن العلاقات الدلاليّة بين عناصر الجملة؛ فينبغي أن ينتقل تعليم الإعراب وتحليله من السؤال التقليدي: ما علامة إعراب الكلمة؟ إلى سؤال أعمق :ما الوظيفة التي تؤديها هذه الكلمة في بناء المعنى؟ فمعرفة الموقع الدلاليّ للعنصر النحويّ تجعل الإعراب أكثر وضوحًا، وأقل اعتمادًا على الحفظ المجرد.

ثانيًا: تقديم الوظيفة على الصناعة النحويّة

من أبرز ملامح النحو المُتجدِّد الانتقال من التركيز على الصناعة النحويّة بوصفها غاية مستقلة إلى النظر إليها باعتبارها وسيلة لفهم الوظيفة التي يؤديها التركيب.

أدى التركيز على المصطلحات والتقسيمات أحيانًا إلى تقديم النحو بوصفه قواعد مجردة منفصلة عن غايتها. غير أن التراث يكشف أن النحاة لم يفصلوا الصناعة عن المعنى؛ لذا ينبغي أن يكون فهم الوظيفة الدلالية والتواصلية غاية التحليل، وأن تأتي القاعدة أداة لتفسيرها. فالتقديم والتأخير والحذف والتوكيد والقصر لا تدرس شكليًا فحسب، بل في ضوء أغراضها الخطابية.

ثالثًا: الإفادة من اللسانيّات الحديثة دون القطيعة مع التراث

قدمت اللسانيات الحديثة أدوات لتحليل البنية والعلاقات التركيبية والوظائف التواصلية والسياق والاستعمال والعمليات الذهنية؛ ويمكن الإفادة منها في إعادة قراءة القضايا النحوية وتطوير تحليلها.

رابعًا: بناء تعليم نحويّ قائم على المعنى

يمثل إصلاح تعليم النحو أحد أهم مجالات تطبيق مفهوم "النحو المُتجدِّد"؛ فكثير من صعوبات تعلم النحو ترجع إلى تقديم القاعدة في صورة مجردة منفصلة عن وظيفتها في التعبير.

يقوم التعليم النحوي المتجدد على جعل القاعدة وسيلة لفهم النصوص وإنتاج المعنى، لا أحكامًا محفوظة. ويمكن أن ينطلق الدرس من نصّ حي، ثم يستخرج الظاهرة النحوية ويبين أثرها الدلالي.

خامسًا: بناء نموذج تكامليّ بين النحو والدلالة والسياق

المستوى البنيويّ: ويهتم بالعلاقات التي تنتظم عناصر الجملة.

المستوى الدلاليّ: ويبحث في المعاني التي تنتجها هذه العلاقات.

المستوى التداوليّ: ويربط اللغة بالسياق والمقام والوظيفة التواصلية.

يقوم النحو المتجدد على التمييز بين الثابت والمتغير. فالثابت هو المنهج الذي يزاوج بين المبنى والمعنى؛ فلا تحلل البنية بمعزل عن دلالتها، ولا يستغنى بالمعنى عن خصائص التركيب وأحكامه. وهذه العلاقة أصل منهجي لا يتغير بتغير النصوص والعصور.

أما المتغير فيشمل المقام والسياق والمقصد التداولي ونوع الخطاب وحال المتلقي والقرائن اللفظية والحالية. وهذه العناصر لا تنشئ قواعد جديدة، بل تفعل القواعد الثابتة في الاستعمال وتعين على ترجيح الوجه الأنسب لتفسير البنية.

ليس النحو المتجدد خروجًا على الأصول، بل إعادة بناء لمنهج النظر؛ إذ يفسر العلاقات الشكلية في ضوء وظائفها الدلالية والتواصلية. وبهذا يتوازن ثبات النظام النحوي مع مرونة التطبيق، ويغدو النحو أداة لفهم النصوص وتأويلها.

النتائج:

تبيّن أنّ العلاقة بين المبنى والمعنى تمثل محورًا أصيلًا في التفكير اللغويّ العربيّ، وأنها لم تكن قضية طارئة فرضتها المناهج الحديثة، بل كانت حاضرة في أعمال كبار علماء العربيّة منذ نشأة الدرس النحويّ.

وقد سعى هذا البحث إلى الكشف عن جذور هذه القضية في التراث العربيّ، وتتبع تطورها في ضوء اللسانيّات الحديثة، ثم محاولة بناء تصور للنحو المُتجدِّد يقوم على الإفادة من المنجز التراثيّ والمناهج اللسانيّة المعاصرة، مع الحفاظ على خصوصية العربيّة وخصائصها التعبيرية.

وأظهرت الدراسة أن النحو العربيّ في مراحله الأولى لم يكن علمًا شكليًا يقتصر على ضبط أواخر الكلمات، وإنما كان مرتبطًا بفهم العلاقات التي تنتظم عناصر الكلام، وبالكشف عن المعاني التي تنتجها التراكيب، كما ظهر ذلك بوضوح عند سيبويه في اعتماده على المعنى والسياق في تفسير الأحكام النحويّة، وعند ابن جني في بحثه عن العلاقة بين الأصوات والصيغ والدلالات، ثم عند عبد القاهر الجرجانيّ الذي جعل نظرية النظم قائمة على أنّ المعنى يتولد من العلاقات بين أجزاء التركيب.

كما كشفت الدراسة أنّ اللسانيّات الحديثة، رغم اختلاف اتجاهاتها، أعادت طرح قضية المبنى والمعنى في سياقات جديدة؛ فقد ركزت البنيوية على اللغة بوصفها نظامًا من العلاقات، وجعلت العلاقة بين الدال والمدلول أساسًا لفهم العلامة اللغويّة، بينما اهتم النحو التوليديّ بالبنية الذهنية التي تقف خلف التراكيب الظاهرة، في حين أعادت الاتجاهات التداوليّة والوظيفية الاعتبار للسياق والمقام والوظيفة التواصلية في إنتاج المعنى.

وأثبت البحث أنّ بين التراث العربيّ واللسانيّات الحديثة نقاط اتفاق مهمة، تتمثل في النظر إلى اللغة بوصفها نظامًا تحكمه العلاقات، وفي إدراك أهمية الصلة بين البنية والدلالة، وفي تجاوز الدراسة الشكليّة إلى البحث في الوظائف التي تؤديها التراكيب. غير أنّ هذا الاتفاق لا يلغي وجود اختلافات جوهرية تتعلق بالمنطلقات المعرفية والمناهج والغايات؛ فالتراث العربيّ نشأ في سياق خاص مرتبط بحفظ العربيّة وتحليل نصوصها، بينما نشأت اللسانيّات الحديثة ضمن مشروع علمي يهدف إلى دراسة اللغة الإنسانية دراسة وصفية وتفسيرية.

يمكن إجمال أبرز نتائج البحث فيما يأتي:

- أنّ قضية المبنى والمعنى تمثل محورًا مركزيًا في تاريخ التفكير اللغويّ العربيّ، وليست مفهومًا مستحدثًا وافدًا من الدراسات الحديثة.
- أنّ النحاة العرب الأوائل لم يفصلوا بين الشكل والدلالة، بل جعلوا المعنى عنصرًا مؤثرًا في بناء القاعدة النحويّة وتفسير الظواهر اللغويّة.
- أنّ سيبويه أسس تصورًا نحويًا يقوم على مراعاة العلاقات بين عناصر التركيب، وربط الأحكام النحويّة بالمعاني التي يؤديها الكلام.
- أن ابن جني أسهم في تعميق البحث في العلاقة بين البنية اللغويّة والدلالة، من خلال دراساته للصوت والصيغة والتعليل اللغويّ.
- أنّ عبد القاهر الجرجانيّ قدم تصورًا متكاملًا للعلاقة بين المبنى والمعنى من خلال نظرية النظم، التي جعلت قيمة التعبير ناشئة عن العلاقات التركيبية لا عن الألفاظ المفردة.
- أنّ اللسانيّات الحديثة، على اختلاف اتجاهاتها، أسهمت في تطوير دراسة العلاقة بين الشكل والمعنى من خلال مفاهيم مثل البنية، والعلامة اللغويّة، والبنية العميقة، والسياق، والوظيفة التواصلية.
- أنّ المقارنة بين التراث العربيّ واللسانيّات الحديثة تكشف عن إمكانات واسعة للحوار العلميّ، لكنها لا تثبت وجود تطابق بين النظريات القديمة والحديثة؛ لاختلاف السياقات والمناهج.
- أنّ تجديد النحو العربيّ لا ينبغي أنْ يقوم على القطيعة مع التراث أو استيراد النظريات الحديثة بصورة مباشرة، وإنما على بناء تصور تكامليّ يستفيد من الطرفين.

- من ملامح النحو المتجدد أنه يقوم على ثابت هو تكامل البنية والدلالة، ومتغير هو المقام والسياق والمقصد ونوع الخطاب وحال المتلقي والقرائن؛ وهي عناصر تفعِّل القواعد ولا تنشئ قواعد جديدة. ومن ثم يجمع هذا التصور بين انتظام النظام ومرونة التطبيق، ويجعل النحو منهجًا لفهم النص وتأويله.
- أنّ إصلاح تعليم النحو يتطلب الانتقال من حفظ القواعد المجردة إلى تعليمها في سياقات نصية تكشف وظائفها الدلاليّة والتواصلية.

وفي ضوء النتائج السابقة، يوصي البحث بما يأتي:

- ضرورة إعادة قراءة التراث النحويّ العربيّ قراءة وظيفية ودلالية تكشف عن جوانبه التفسيرية، بدل اختزاله في القواعد الإعرابية المجردة.
- الإفادة من مناهج اللسانيّات الحديثة في تطوير البحث النحويّ العربيّ، مع مراعاة خصوصية اللغة العربيّة، وخصائص نظامها.
- توجيه الدراسات النحويّة المعاصرة إلى الجمع بين التحليل التركيبيّ والتحليل الدلاليّ والتداوليّ، بما يحقق فهمًا أكثر شمولًا للغة.
- إعادة النظر في مناهج تعليم النحو العربيّ، بحيث يرتبط تدريس القواعد بفهم النصوص، واستعمال اللغة في مواقف حقيقية.
- تشجيع الدراسات المقارنة بين أعلام النحو العربيّ والنظريات اللسانيّة الحديثة، بعيدًا من إسقاط المفاهيم الحديثة على التراث أو إنكار قيمته العلمية.
- العناية بمصطلحات النحو العربيّ وإعادة تقديمها في ضوء الدراسات اللسانيّة المعاصرة بما يسهم في تقريبها من الباحثين والدارسين.

المراجع:

أنغلر، ر. (2004). *إعداد كتاب دروس في اللسانيات العامة– ضمن كتاب دليل كامبريدج حول سوسير*. جامعة كمبردج.

بيش، ك. (2004). *سوسير واللسانيات البنيوية في أوروبا– ضمن كتاب دليل كامبريدج حول سوسير*. جامعة كمبردج.

تازي، ن. ا. (2022). الكفاءة التأويلية في تقدير المحذوف عند سيبويه: مقاربة تداولية. *مجلة الباحث، 13* (2)، 347ـ 365.

تشومسكي، ن. (1981). *محاضرات في الحكومة والربط*. دوردريخت.

تشومسكي، ن. (1985). *جوانب من نظرية التركيب النحويّ* (مرتضى جواد باقر، ترجمة). مطابع جامعة الموصل.

تشومسكي، ن. (1987). *البنى النحويّة* (يؤيل يوسف عزيز. ترجمة؛ ط.1). دار الشؤون الثقافية العامة.

تشومسكي، ن. (1995). *البرنامج الأدنى*. مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

التميمي، س. (2004). آليات التحليل البلاغيّ في دلائل الإعجاز. *مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، 6*(6)، 35- 58.

جاكندوف، ر. (1972). *التفسير الدلاليّ في النحو التوليديّ*. مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

الجرجانيّ، ع. (1992). *دلائل الإعجاز* (محمود محمد شاكر، تحقيق؛ ط.3). مطبعة المدني؛ دار المدني.

الجرجانيّ، ع. (د.ت). *أسرار البلاغة* (محمود محمد شاكر، تحقيق). مطبعة المدني؛ دار المدني.

ابن جني، ع. (2000). *سر صناعة الإعراب* (ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن جني، ع. (د.ت). *الخصائص*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

جوزيف، ج اي. (2004). *العلامة اللغوية* – ضمن كتاب دليل كامبريدج حول سوسير. جامعة كمبردج.

الحاج صالح، ع. (2012). *بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة*. موفم للنشر.

حسان، ت. (2006). *اللغة العربيّة معناها ومبناها* (ط.5). عالم الكتب.

خطابي، م. (1991). *لسانيّات النصّ: مدخل إلى انسجام الخطاب* (ط.1). المركز الثقافي العربيّ.

دبة، ط. (2006). المسار التطوري للنحو العربيّ: قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى .*مجلة الدراسات اللغويّة، 8*(2)، 60-88.

ديبيكر، ل. (2012). تطور مفهوم «القيمة» في مخطوطات سوسير. *مجلة لانغاج*، (185).109- 124.

زيتوني، ن. (2014). بعض ملامح نحو النصّ في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، (33)، 213ـ240.

ستوارسكا، ب. (2015). *فلسفة اللغة عند سوسير بوصفها ظاهراتية: تفكيك مذهب كتاب دروس في اللسانيّات العام*. مطبعة جامعة أكسفورد.

السعران، م. (1997). *علم اللغة: مقدمة للقارئ العربيّ* (ط.2). دار الفكر العربيّ القاهرة.

سوسير، ف. (1985). *دروس في الألسنية العامة* (محمد عجينة ومحمد الشاوش، ترجمة). الدار العربيّة للكتاب.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق، ط.3). مكتبة الخانجي.

ضيف، ش. (1965). *البلاغة تطور وتاريخ* (ط.3). دار المعارف.

ضيف، ش. (2013). *تجديد النحو* (ط.6). دار المعارف.

عبد المطلب، م. (1992). التناص عند عبد القاهر الجرجانيّ. *مجلة علامات في النقد والأدب، 3*(1)، 28-49.

عبد المطلب، م. (1995). *قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجانيّ* .الشركة المصرية العالمية للنشر.

العبيدي، ش. ع. م. (1999). *التعليل اللغويّ في كتاب سيبويه*. منشورات جامعة قار يونس.

العجمي، د. م. م. (2025). ملامح التفكير البنيوي في الكتاب لسيبويه: دراسة في ضوء اللسانيات الحديثة. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 7*(4)، 311-326.

العظامات، خ. ف.؛ عزام، م. ع.؛ أبو صيني، ع. م. أ. (2025). الإسناد التركيبيّ في فكر سيبويه: قراءة في ضوء النظريات اللسانيّة الحديثة. *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 52*(1)، 490 - 480.

علاوي، ف. (2018). الوضع والاستعمال عند الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح من خلال كتابه" الخطاب والتخاطب. *مجلة اللسانيّات، 25*(1)، 255ـ273.

عمر، أ. م. (1998). *علم الدلالة* (ط.5). عالم الكتب القاهرة.

الغزالي، م. (1971). *شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل* (حمد الكبيسيّ، تحقيق؛ ط.1). مطبعة الإرشاد.

الغزالي، م. (1993). *المستصفى في علم الأصول* (محمد عبد السلام عبد الشافي، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

غوردون، د. ت. (2004). *اللغة والكلام– ضمن كتاب دليل كامبريدج حول سوسير*. جامعة كمبردج.

فتحي، م. ذ. (2009). إشكالية زيادة المبنى ودلالتها على زيادة المعنى: دراسة تطبيقية على السين وسوف في القرآن الكريم. *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، 8*(4)، 178ـ207.

فيلمور، تشارلز ج. (1968). *قضية الحالة- ضمن كتاب الكليات في النظرية اللسانية*. هولت، راينهارت ووينستون.فيلمور، تشارلز.

لحسن، ع. وقطاف، ن. (2022). العلاقة بين التراث واللسانيّات الحديثة من منظور اللسانيّين العرب. *مجلة المجمع الجزائري للغة العربيّة، 18* (2)، 25- 44.

المبرّد، م. ب. ي. (د.ت). *المقتضب* (محمد عبد الخالق عضيمة، تحقيق). عالم الكتب.

المتوكل، أ. (1995). *قضايا اللغة العربيّة في اللسانيّات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلاليّ التداوليّ*. دار الأمان.

المتوكل، أ. (2010). *اللسانيّات الوظيفية: مدخل نظري*. دار الكتاب الجديد المتحدة.

المسدي، ع. (1986). *اللسانيّات وأسسها المعرفية* (ط.1). الدار التونسية للنشر.

مصلوح، س. ع. (1989). *دراسات نقدية في اللسانيّات العربيّة المعاصرة*، عالم الكتب.

مصلوح، س. ع. (2003). *في البلاغة العربيّة والأسلوبيات اللسانيّة: آفاق جديدة*. مجلس النشر العلمي.

منصور، س. ك. (2026). ملامح النظرية النحويّة الدلاليّة في كتاب سيبويه. *مجلة كلية العلوم الإسلامية*، (85)، 99.128.

نورمان، ك. (2004). *النظام والاعتباطية والقيمة– ضمن كتاب دليل كامبريدج حول سوسير*. جامعة كمبردج.

الهادي، س. (2014). نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجانيّ ومفاهيم البنية في الاصطلاح النقديّ البنيوي. *مجلة معارف، 9*(17)، 369.382.

هايمز، د. (1972). *الكفاءة التواصلية- ضمن كتاب اتجاهات اللسانيات الاجتماعي*. كتب بنغوين.

References

Angler, R. (2004). The preparation of *Course in General Linguistics*. In *The Cambridge Companion to Saussure*. Cambridge University Press.

Puech, C. (2004). Saussure and structuralist linguistics in Europe. In *The Cambridge Companion to Saussure*. Cambridge University Press.

Tazi, N. A. (2022). Interpretive competence in estimating ellipsis in Sibawayh: A pragmatic approach. *Al-Bahith Journal, 13*(2), 347–365. [in Arabic]

Chomsky, N. (1981). *Lectures on government and binding*. Dordrecht.

Chomsky, N. (1985). *Aspects of the theory of syntax* (Murtada Jawad Baqir, Trans.). Mosul University Press.

Chomsky, N. (1987). *Syntactic structures* (Yoel Yousef Aziz, Trans.; 1st ed.). General Directorate of Cultural Affairs.

Chomsky, N. (1995). *The minimalist program*. MIT Press.

Al-Tamimi, S. (2004). Mechanisms of rhetorical analysis in *Dala'il al-I'jaz*. *Al-Bahith University Journal for Humanities, 6*(6), 35–58. [in Arabic]

Jackendoff, R. S. (1972). *Semantic interpretation in generative grammar*. MIT Press.

Al-Jurjani, A. (1992). *Dala'il al-I'jaz* (Mahmoud Mohammed Shaker, Ed.; 3rd ed.). Al-Madani Press; Dar Al-Madani. [in Arabic]

Al-Jurjani, A. (n.d.). *Asrar al-Balagha* (Mahmoud Mohammed Shaker, Ed.). Al-Madani Press; Dar Al-Madani. [in Arabic]

Ibn Jinni, A. (2000). *Sirr sina'at al-i'rab* (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah. [in Arabic]

Ibn Jinni, A. (n.d.). *Al-Khasa'is*. Egyptian General Book Organization. [in Arabic]

Joseph, J. E. (2004). The linguistic sign. In *The Cambridge Companion to Saussure*. Cambridge University Press.

Al-Haj Saleh, A. (2012). *Research and studies in Arabic linguistics*. Mofem Publishing. [in Arabic]

Hassan, T. (2006). *Al-Lugha al-Arabiyya: Ma'naha wa-mabnaha* (5th ed.). Alam Al-Kutub. [in Arabic]

Khattabi, M. (1991). *Text linguistics: An introduction to discourse coherence* (1st ed.). Arab Cultural Center. [in Arabic]

Debba, T. (2006). The evolutionary trajectory of Arabic grammar: A reading of the methodological shift from form to meaning. *Journal of Linguistic Studies, 8*(2), 60–88. [in Arabic]

Depecker, L. (2012). The development of the concept of "value" in Saussure's manuscripts. *Langages, 185*, 109–124.

Zaitouni, N. (2014). Some features of text grammar in Abd al-Qahir al-Jurjani's *Dala'il al-I'jaz*. *Al-Quds Open University Journal for Research and Studies*, (33), 213–240. [in Arabic]

Stawarska, B. (2015). *Saussure's philosophy of language as phenomenology: Undoing the doctrine of the Course in General Linguistics*. Oxford University Press.

Al-Sa'ran, M. (1997). *Ilm al-lugha: An introduction for the Arab reader* (2nd ed.). Dar Al-Fikr Al-Arabi. [in Arabic]

Saussure, F. de. (1985). *Course in general linguistics* (Mohammed Ajina & Mohammed Al-Shawish, Trans.). Arab Book House.

Sibawayh, A. (1988). *Al-Kitab* (Abd al-Salam Mohammed Harun, Ed.; 3rd ed.). Al-Khanji Library. [in Arabic]

Daif, S. (1965). *Rhetoric: Its development and history* (3rd ed.). Dar Al-Ma'arif. [in Arabic]

Daif, S. (2013). *Renewal of Arabic grammar* (6th ed.). Dar Al-Ma'arif. [in Arabic]

Abd al-Muttalib, M. (1992). Intertextuality in Abd al-Qahir al-Jurjani. *Alamat Journal of Criticism and Literature, 3*(1), 28–49. [in Arabic]

Abd al-Muttalib, M. (1995). *Issues of modernity in Abd al-Qahir al-Jurjani*. Egyptian International Publishing Company. [in Arabic]

Al-Ubaidi, S. A. M. (1999). *Linguistic justification in Sibawayh's Al-Kitab*. University of Garyounis Publications. [in Arabic]

Al-Ajmi, D. M. M. (2025). Features of structuralist thinking in Sibawayh's *Al-Kitab*: A study in light of modern linguistics. *Al-Adab Journal for Linguistic and Literary Studies, 7*(4), 311–326. [in Arabic]

Al-Azamat, K. F., Azzam, M. A., & Abu Sini, A. M. A. (2025). Syntactic predication in Sibawayh's thought: A reading in light of modern linguistic theories. *Dirasat: Human and Social Sciences, 52*(1), 480–490. [in Arabic]

Allawi, F. (2018). Convention and usage in Professor Abd al-Rahman Hajj Saleh's thought through his book Discourse and Communication. *Journal of Linguistics, 25*(1), 255–273. [in Arabic]

Omar, A. M. (1998). *Semantics* (5th ed.). Alam Al-Kutub. [in Arabic]

Al-Ghazali, M. (1971). *Shifa' al-ghalil fi bayan al-shubah wa-al-mukhayyal wa-masalik al-ta'lil* (Hamad Al-Kubaisi, Ed.; 1st ed.). Al-Irshad Press. [in Arabic]

Al-Ghazali, M. (1993). *Al-Mustasfa fi ilm al-usul* (Mohammed Abd al-Salam Abd al-Shafi, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah. [in Arabic]

Gordon, W. T. (2004). Langue and parole. *In The Cambridge Companion to Saussure*. Cambridge University Press.

Fathi, M. D. (2009). The issue of morphological augmentation and its significance for semantic augmentation: An applied study of the particles sin and sawfa in the Holy Qur'an. *Journal of Research of the College of Basic Education, 8*(4), 178–207. [in Arabic]

Fillmore, C. J. (1968). *The case for case. In Universals in linguistic theory*. Holt, Rinehart and Winston.

Lahsan, A., & Qataf, N. (2022). The relationship between heritage and modern linguistics from the perspective of Arab linguists. *Journal of the Algerian Academy of Arabic Language, 18*(2), 25–44. [in Arabic]

Al-Mubarrad, M. B. Y. (n.d.). *Al-Muqtaḍab* (Mohammed Abd al-Khaliq Uḍaymah, Ed.). Alam Al-Kutub. [in Arabic]

Al-Mutawakkil, A. (1995). *Issues of Arabic in functional linguistics: Deep structure or pragmatic-semantic representation*. Dar Al-Aman. [in Arabic]

Al-Mutawakkil, A. (2010). *Functional linguistics: A theoretical introduction*. Dar Al-Kitab Al-Jadid Al-Muttahida. [in Arabic]

Al-Masdi, A. (1986). *Linguistics and its epistemological foundations* (1st ed.). Tunisian Publishing House. [in Arabic]

Masluh, S. A. (1989). *Critical studies in contemporary Arabic linguistics*. Alam Al-Kutub. [in Arabic]

Masluh, S. A. (2003). *On Arabic rhetoric and linguistic stylistics: New horizons*. Scientific Publishing Council. [in Arabic]

Mansour, S. K. (2026). Features of semantic grammatical theory in Sibawayh's Al-Kitab. *Journal of the College of Islamic Sciences*, (85), 99–128. [in Arabic]

Normand, C. (2004). System, arbitrariness, and value. *In The Cambridge Companion to Saussure*. Cambridge University Press.

Al-Hadi, S. (2014). The theory of nazm in Abd al-Qahir al-Jurjani and concepts of structure in structuralist critical terminology. *Ma'arif Journal, 9*(17), 369–382. [in Arabic]

Hymes, D. H. (1972). On communicative competence. *In Directions in sociolinguistics: The ethnography of communication*. Penguin Books.